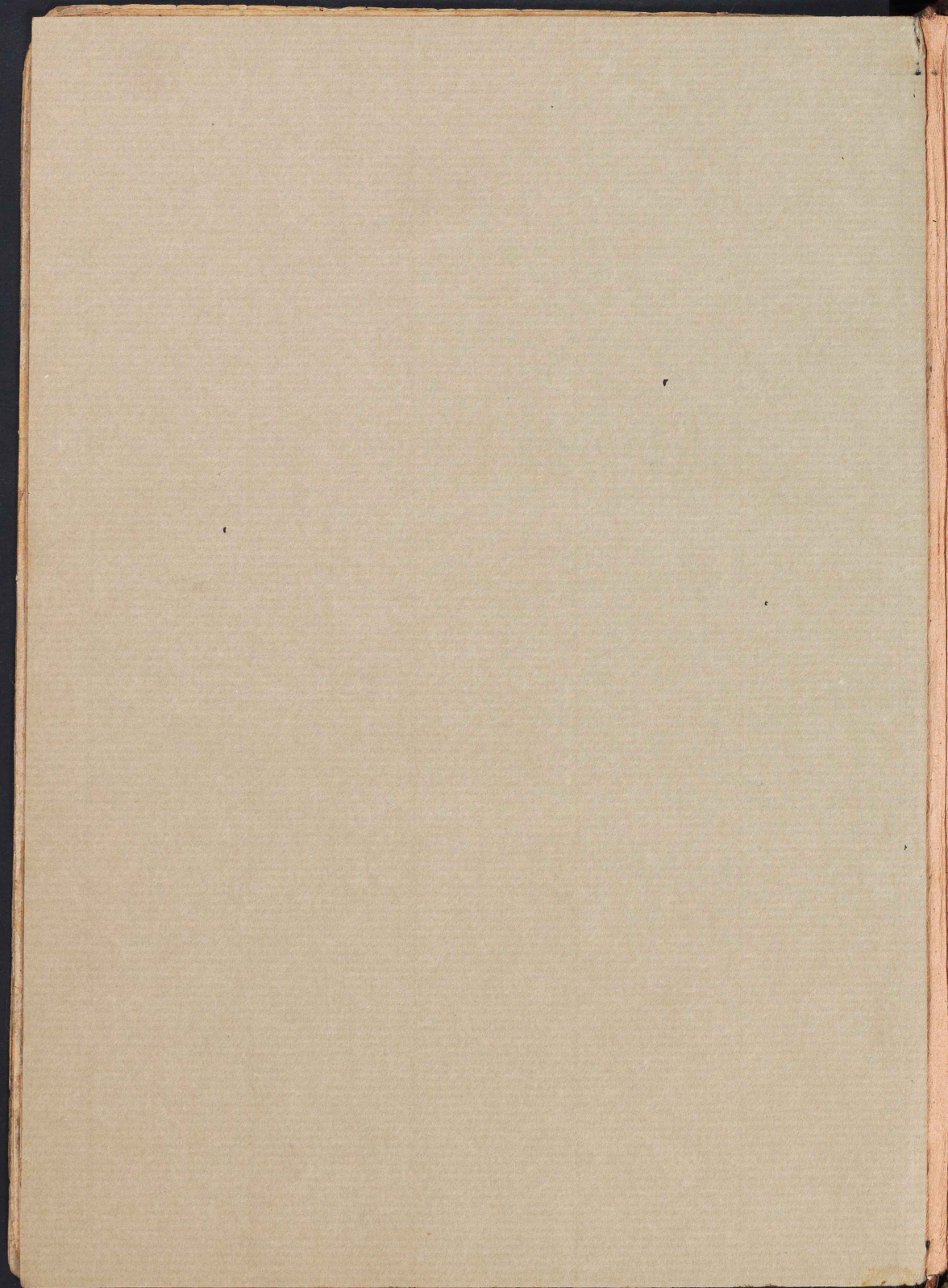


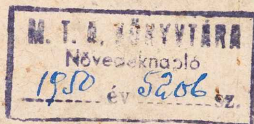
Arab
O.128.



Arab. O. 128.

arab Capira & Retonide
U. 9

الرفق
الاستواء الذي يعوضه الدليل الملتصق
وبيل يستلزم البنية استلزاما طبيا
وتكون الحكم على طهره ما على الأثر
المستتبع لكونها الكبراء والكل في كبرها
على هذا كلها يكون كذا كقولنا بعد التبع
هذا الأثر المستتبع أنه أثاره العاقل وكلها رتبة
فانسى كل ما على رتبة



الفضل ما في المقصور رتبة الشيء كالمقصود وقوع المقدم والثاني على المرد من الفضل
فيها بمعنى التقدير واما في النصه يق معنى الحكم نسبة اسكالا الشيء الى اخر
لا هذا الفضل معنى الجوز ومعنى الجوز الحكم الجوز

$$\begin{array}{r}
 84 \\
 13 \\
 \hline
 1208 \\
 42 \\
 \hline
 22
 \end{array}
 \quad
 \begin{array}{r}
 84 \\
 13 \\
 \hline
 1008 \\
 24 \\
 \hline
 82 \\
 50 \\
 \hline
 12 \\
 820 \\
 \hline
 820
 \end{array}
 \quad
 \begin{array}{r}
 22 \\
 22 \\
 \hline
 202 \\
 2 \\
 \hline
 102 \\
 22 \\
 \hline
 2208 \\
 22 \\
 \hline
 2208
 \end{array}$$

1870

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint blue ink smudges or stains, possibly from a previous page or a stamp. There is no text or other markings on the page.

عريف على المستوى

تبدل احد طرفي القضية بالاخر بحيث تحصل قضية بسبب التبدل
لازمة لا اصل حسب صورته بل واسطة موافقة في الكيف والصدق

ممكن بود كه صوت واحد بها

البدل معلوم صدق

الدليل

معلوم تصديقي مستلزم

القياس

دليل مستلزم هذا استلزاما قطعيا
خارجيا حسب بلا واسطة اجنبية
الصور

امد سلفا بانشاء الصدوق والتجمل بها الصدوق في الخبر بقول آخر
بنوسط النظر الذي في الصور صحيحة كذا في اذنه الواقع
وكذا في تجمل صدق الاستلزام مكانه المنسبة ثم ان تلك المنسبة
والاستلزام ثم انه لا نزاع في هذه المنسبة والاعلام وانما التراجع
في كونها عادية في اعداد ادي او تولد في

البدل

سوکت

ارکی میگرد در بزم غم از دین نازکی
خورد ماری سباهی موی چینی خاک خنیرا

مرد

برای صبا ییامی بجل از زبان بیل
فاذا شئت غنی فکارا متنی قل

هر عجب نورسته نگاه اینک دکنر
ادبده دستا کلاه اینک دکنر

بختیاری

حسن خط عین نام اوست
جلوه مهتابه احسن اوست
دفعه دگر
دفعه دگر

جلال علی الترمذی

مکتوبه که صورت و اصل بهای شود و من قسید که هر که از دال جبر است
و از تنهایی علی صلی خلیل دوست فرست که صورت زهری جبر است

سید

[illegible]

[illegible]

اعلم اننا في هذه النظرية الثالثة فائدة يكون في قبل كون الجزء اكل بنا كما
الشواهد النظرية وفي المعنى الثالث فائدة يكون في قبل كون الجزء اكل بنا كما

ان المنطق مجموع المسائل قوله هذه مقدمة بكرة الدال وبفتحها يفتح بان
قبل الشروع في المقاصد لا رتباً طرأ به ونقص فيها وهي مقدمة الكتب واما
مقدمة العلم فمنها يتوقف عليه الشروع في مسائله وهي معرفة هذه وغايات
وموضوعه فمقدمة الكتب هي طرف في الكلام ومقدمة العلم هي الادراكات
التي يتوقف عليها ادراكات مسائل العلم فاليقين هو مقدمة الكتب وادراكات
مسائلها هي مقدمة العلم فلا بد ما قبل ان المصير جعل الاصول الثلاثة في مشكلات
المطول مقدمة العلم وفي شرحه الرتبة الثالثة مقدمة الكتاب لانه انما جعل هناك هي مقدمة الكتب
بيان الاصول الثلاثة مقدمة الكتاب لادراكاتها وجعل في المطول نفسها
مقدمة العلم وادراكاتها لانه في العبارة قوله العلم هو الصورة

هو انما علم على انه المقدمة هي الاصول والادراكات وانما كان
الحاصل في الشيء عند العقل لم نقل حصول صورة الشيء في العقل بل انما
في المسألة من حيث ان العلم به نفس الصورة لانه في مقوله الكسوف على ان
لا حصول لها الذرير هو نسبة بين الصورة والعقل ولان المبدأ في صورة
الشيء صورته المطابقة فلا يشمل كماله الكلية ولا في غيره عند العقل
المادية عند من يقول بانها صورته في الصور الحسية والادراكات دون
النفس وهو مطلق الصورة في الحقيقة عند المدرك سواء كان عين المتصور او غيره
بما يسميه ويعد في الصورة بالكتابة او غير ما يسميه غيره وسواء كانت تلك الصورة
عند المدرك بالكتابة او غير ما يسميه غيره وسواء كانت تلك الصورة عند
عند الصورة الحسية او غير ما يسميه غيره وسواء كانت تلك الصورة عند

وسواء كانت في ذات المدرك كما علمها بالحواس وسواء كانت عين المتصور او غيره
في كماله علم النفس او في كماله علم الحواس وسواء كانت عين المتصور او غيره
في كماله علم النفس او في كماله علم الحواس وسواء كانت عين المتصور او غيره
في كماله علم النفس او في كماله علم الحواس وسواء كانت عين المتصور او غيره

بأنه في هذه المقدمة يتوقف على ادراكات
فان ذلك من الشروع في العلم بها لا يتوقف على ادراكات
ان يكون الشروع في العلم بها لا يتوقف على ادراكات
ما يتوقف الشروع في العلم بها لا يتوقف على ادراكات
بوضوح ما يتوقف الشروع في العلم بها لا يتوقف على ادراكات
لان الصورة بوضوح ما يتوقف الشروع في العلم بها لا يتوقف على ادراكات
وهي الاضافة الى العلم بها لا يتوقف على ادراكات
لا بد من بوضوح ما يتوقف الشروع في العلم بها لا يتوقف على ادراكات
لان كماله علم النفس او في كماله علم الحواس وسواء كانت عين المتصور او غيره
في كماله علم النفس او في كماله علم الحواس وسواء كانت عين المتصور او غيره
في كماله علم النفس او في كماله علم الحواس وسواء كانت عين المتصور او غيره
في كماله علم النفس او في كماله علم الحواس وسواء كانت عين المتصور او غيره

التي هي في كماله علم النفس او في كماله علم الحواس وسواء كانت عين المتصور او غيره

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some lines crossed out by a red line.

ان كان متناهي لا يتوقف حصوله على نظر وسائر
تقديره فظهر ان الضرورة لا تقتضي ضرورة التصديق بل
انتم البرهان في ضرورة التصديق فاما ما هو المطلوب
وكذا الاكس في النظر في الضرورة والتوقف
انتم ما كان التصديق في الضرورة كسبب في حصوله
موجب في ضرورة التصديق فاما ما هو المطلوب
البرورة في ضرورة التصديق فاما ما هو المطلوب
بعض التصديق في ضرورة التصديق فاما ما هو المطلوب
التوقف في ضرورة التصديق فاما ما هو المطلوب
بعض التصديق في ضرورة التصديق فاما ما هو المطلوب

كقصور الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء غير نظروا كقصور
وكقصور الحرارة المطلقة التي لا تتوقف على التصديق بل
ويحصل بعضها فمنها كقصور الملك والجنم والتصديق بان العالم حادث
بالنظر والاكسب وهذا الطريق اعني الاحالة الى البدئية اسم في تخلف الاستدلال
عليه بانه لو كان الكل من كل منها نظريا لدار او تسلسل او يبرهن بالما احتجنا في
شيئ منها ان فكر فانه مع ما قد تم في التوقف على اكتساب التصديق في القصور
ثم جدوت النفس على ما هو المشهور لا يتم الا بدعيها البدئية في مقدمات الدليل
فقد علم ما هو المشهور في ضرورة التصديق فاما ما هو المطلوب
واطرأ في ذلك كافي في كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل عليه ثم لا بد من حقيقة
دعوى البدئية في بقوت الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه دعوى البدئية
ط لانه لو كان التصديق في ضرورة التصديق فاما ما هو المطلوب
في عدم بدئية الكل فظهر ان الاستدلال لا يبرهن بالضرورة الى دعوى البدئية في
المط فليكتشف به اولا فانه ذلك فانه لا حاجة لغيره وانظمه في سلك نظري
المشورة في هذا الحواشي الضرورة والاكسب بالنظر المشهور في تعريف
الضروري والنظري ما يتوقف حصوله على النظر ولا يتوقف عليه ويرد عليه
انه فانه تصور وتصديق الا يمكن حصوله بل بالنظر بل بالبرهان لان صاحب تعريف
القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالبرهان ولا يمكن الجواب بانها تكون بدئية
بالنسبة اليه ونظريته بالنسبة لغيره اذ حصول تلك القوة كلفه عمل فلا بد منه
يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر اذ التوقف ان لا يمكن حصوله بالنسبة لغيره
الا بعد حصول آخر والجواب اننا لان ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا الدوام عند الله
مقدور العال المستقلة للمعلوم الصحيح على التساوي بان يكون هناك علما ان لا يمكن
يمكن حصول المعلوم بكل منها لو حصل ابتدائهم اذ وجد باهر العلين لا يمكن الا بعد
جاء في

ط
وذكر في كتابه
الكل لا يستلزم
دعوى البدئية
الحظ فليكتشف به
عنه الله عز وجل
الما دون ذلك
في المقتضيات
وانما اذا احتجنا
التصورات فاما
كان في ذلك
ولو كان النظري
لم يتوجه
فانما لا يتوقف
حصوله على
فانما لا يتوقف
حصوله على

ولما كان المقبول وأورد عليه بأنه يخرج عنه التعريف بالمفرد كالفصل وحده وفي
 وحده وأما جواب بان التعريف بان يكون معلوما بوجه ما فالتعريف بالمركب
 فذلك الوجه المفرد أو بان التعريف بالمفرد أن يكون بالمشقات وهم الصالحون
 كونه من جنس على الذات والصفة أو من حيث أنها اسم كسمي اليوم فلا بد من قرينة
 فقصته فالتعريف بالمركب من معنى المشقة والقرينة أو بان التعريف به بجزء والجزء
 فلا بد من قرينة بعضه وبعضه من النوع فكذلك عدل المصداق بهذا النوع
 لشمول جميع أفراد النظر بلا كلفة سواء كان بالمفرد أو بالمركب معلوما كان أو
 نظما أو مجزؤا بالجهل المركب غير أن عدم الراد بالمال حقيقة هو النوع هو المطلوب
 فصدقا كما أنه عليه السبيل في قوله بالغاية فلا يتعسف بتعقل الجاهل المرتبة وقته
 في حدس لانه ليس بقصد التعريف واقتدارا بل سنجها بغير اختيار أو عقيب
 شوق أو بدونه قافهم **قول** وقد يقع فيه خطأ كما نشأ هذا فاجتبه لا قانون
 يعصم عنه وهو المنطق الذي قد يقع فيه خطأ كما نشأ هذا فاجتبه لا قانون
 يناقض الشيء التي بناه إليها الانحراف فاجتبه لا قانون ارفاعه كلية المنطق
 منها احكام الجزئيات يعصم ذلك القانون الذين عن الخطأ والظروفي وهذا
 بين القصد والخطأ اذ وقع الخطأ في الضر كافي في استنزام الاستدلال
 أما العاصم عنه لو كلف لم يقع خطأ وموتعات بها جئنا مد عليه لفظ
 قد التحقيقية والتميز الاستنباطية الاستمرارية وطوى حديث نظرية المنطق
 وبما أنه اذا حاجته اليه في بيان الحاجة فان قلت وقع الخطأ بالفعل
 بعضه من ذلك في الغرض على الاشكال الاول بطريقين احدهما ان كل صفة
 بعضها من ذلك في الغرض على الاشكال الاول بطريقين احدهما ان كل صفة
 بعضها من ذلك في الغرض على الاشكال الاول بطريقين احدهما ان كل صفة

[illegible]

الوجه الثاني انه لم يعرف الطارق الجريئة لا يحصل التمييز بين الخطأ والصواب
فقد ثبت الاجتناب اما جبرييات المنطق لا اليه فلا يتم التفرغ ولكن تنزيهاً
ذلك فنقول انما ثبت الاجتناب اما عرضاً او على الوجه الكلي او على الوجه الجزئي
فقد ثبت الاجتناب اما الاعم من المنطق لا اليه فلا يتم التفرغ قلت وقوع خطأ
بالفعل يستلزم عدم بداهة جميع تلك الطرق والمواد وقد بين ان العلم
اليقيني بالجبرييات النظرية انما يحصل من الكليات فقد ثبت الاجتناب اما قانوناً
في الكتاب المطالب في الجملة ولا يخفى بالاجتناب هنا الا بهذا القدر وقد نظروا

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والله اعلم بالصواب

جواب قول وموضوعه ان موضوع العلم ما يبحث فيه عن احواله الذاتية الى
رجوع البحث فيه اليها وهو خارج المحل الذي يلحق ذاته او لما سببه على
ما ذكره المتأخرون وذلك البحث بان يتحقق جعل موضوع العلم بيده متحولاً
المسئلة وبذلك ثبت انه ما يدور في ذهنه كالجسم الطبيعي فيقول كل جسم فلان
او بان يجعل نوعه موضوع المسئلة وثبت له ما يدور في ذهنه كالحوان في
قوله كل حيوان فله قوة النفس والفلك لا كذلك ليس له قضا والنيا
او يثبت له ما يدور في الاعراض المستطاع الا عاجز عن العلم على موضوع العلم
المتعلق بما يدور في ذات النوع المستطاع امر اعلى للنوع وتكون
كل صفة باقدا لمحصل امور العلم وكل مسكر حرام او يجعل عرض الذاتية

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, written in black ink on aged paper.

الموضوع المسئلة حيث لم تعرض الدلائل او ما يحقق الامر به بالشرط المذكور
تقدم لهم كما هو محسوس بجر كيد من مستحقين لا بد وان يحسن بينها فقدم لهم ما يوجب
عن اعادة الزانية محل تفصيل ما ذكرناه اذ لا ريب في انه يبحث في العلم
الافق من المذكور بحيث في كل واحد من الموضوعات المذكورة
من غير ان يكون

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

[illegible]

(Faint handwritten Arabic script)

[illegible]

الكل سواها فاصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او

حيث قال القسم المستوفاة الاولى اما ان يكون بعرض او اما ان يكون
بعرض من الجنس ايضا او لينة مثل كون كل ك اما مساو او غير مساو وكون
كل جسم اما متحرك او ساكن واما بعرض لا يكون للجنس اولى وان كانت
القسم الاولى وكون ذلك او كانت بعرض او اما تعرض للجنس او اما
نوعا معينا مثل كون كل عدد اما زوج واما فرد فالزوج والفرد ليس
يعرض للعدد او لا بل عالم بصر العدد نوعا معينا لم يكن زوجا او فردا ان
الزوج والفرد بعرض لازمة لانواعه وكذا اقسامه الجذران اما الضاحك
وغير الضاحك لان هذه بعرض تعرض للانسان وغيره بعد ان تمت
طبائعا النوعية ولا يكتفي بطبيعة الجنسية في ان يعرض شي في هذه العوارض

فهي من حيث اقسامه اولى للجنس واما بذاتها فليست اولى فلت هذا الكلام
في الشيخ نصح بان عدد الشامل على سبيل في الاعراض الذاتية مساطرة
ان العوض الذاتي بالحققة هو القسم لا كل واحد في الفهمين ولا سكت ان
النحت لم يقع صريحا في شي من الشامل عن المفهوم المبرزة بين القسمين انذر

هو العوض الذاتي الذي بالحققة فلا بد ان يصار الى ما ذكرناه وانما قد
سقط الشيخ في الشامل على سبيل التقابل ان لا ياتي الموضوع عنه وعن
مقابلته المضادة او كجب القدم الذي يقابله ضدها مثل حفظ بالنسبة
ان الاستقامة والاختلاف والعدد بالنسبة الى الفردية والزوجة حيث قال
وما في الموضوع عنه لا ما مقابل شله بل ما سلب فقط فهو عرض غريب
وما حصل كلامه انه لا بد ان يكون ضده او عدم شاملا لافراد الموضوع

الكل سواها فاصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او

الكل سواها فاصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او

الكل سواها فاصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او
متصلا او متصلا او متصلا او

الاحوال المخصوصة بانواع جسم الطبيع في الافلاك والمعاد

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِيْنَ

والمجمل ان اذا المراد بالتضاد الحقيقي يدل عليه انه قال الف

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور وہی ہے جس نے ان کو مرنا سکھایا۔

هو اصل الدابة قد يكون بقابل لكونها كل حمار ما سيم او مهي
ولا يتوهم ان هذه الفظة ليست

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

ومنه ذا جف ومنه طائر وقد جعل الفسحة الأخيرة لأعد التمام

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "الشيخ" (the scholar).

تقضاء المسموع بغير الاقسام ولقد اشتقنا الكلام ونقي عدد

Handwritten text (likely bleed-through from the reverse side):

Handwritten text (likely bleed-through from the reverse side):

هذا المرام ونتركها في نصيب المقام وانما بقينا انقول الشيخ تقي

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الصحيحة في العلم العارفين بالحق بالرجاء وأما المفقون

معه يتجملون بالبحيم وكذا الجليمة والصماد جليمة

المصرا مادروة الكمار فيجملون بندر البصرة جليلة الحال ولا

كشف الجلبية بالحق اليقين وانطق لهم
ببؤر بصيرتهم حقيقة المارغة متيقنين الى

فصل في معرفة العلوم النصرية في فنون

العامل بالحق المحقق يعرف الحق لا الحق بما راها سرور

لأنه ثبت أنه معلوم أو موصول تاملاً
فقد بقي وقد خالف المسند في قصر البحث على الموصول القريب

بين قال في الاذور وسمي معفا وفي الثاني حي فان بحث النقط

التصديقات لا تجزى بالموصل القريب الذي هو المعروف والحي

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

من الايمان البعيد فيها والابعد التصديقان وتعد ذلك

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or name, enclosed in a red circular stamp.

و لا يدرى كيف كان في قوة ان احد تالفي في الامر الذي يهتدون به

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

هذه اوقس عليه حاج القضا بان لا ينسك انه يحصل تلك الا

الحق في القضية كذا والقضية كذا والقضية كذا

والمقصود من هذا
الاصطلاح ان
يصل الى
المقصد
بموصلي
المقصد
البعيد
في التصور

موضع فنية في الاصول
الاصول والاعمال

والأرض
والموصل
والموصل
والموصل
والموصل
والموصل
والموصل

البعده وصل الى الامام عليه السلام
فخبره عن ذلك فغضب عليه السلام
وكان في ذلك اليوم من شهر ربيع
الثاني سنة ثمان مائة وثمانين

بعضه
ويعقوبها
ويعقبها
وصلة الى
وصلة الامم
ووصلة
والا لاط
ووزن

وخطه
سط فلهو
عوما لمفوق
قطط الاحظا
بان موصل
مكونه الموص
بكمال الص
نما فيه
تصوير
منه المنطق

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.

1000

لا نأبى مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو فرضنا انتفاها كما كانت باقية
حالا وبالجمله فحقها الطبيعية في غير اللفظ ط ومما اختلفه ركض الدالة
الارض بيدنا عند مشاهير السعير المغير ذلك مما جده من يتبع قوله على
تمام ما وضعه لمطابق لم يقل على شيء ما وضع له كاشعاره بالتركيب وليس
ما وضع له مع انه اخضر نبتا على ان التمام لا يترك بالتركيب لان مقابله
بخلاف الطبيعة فان مقابله البعض قوله وعلى جزءه نقصن وعلى خارج السلم
اقول هذه الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة عقلي فان اللزوم شرط
لحقق الدلالة الانترامية وليس بجزء من هذا وما هنا بحث وهذا اذا الاتمام كان
وضع لفظ مجموع اللانم والمزوم يكون له على اللانم دلائل ثلثان نقصية ولا يجوز
عليه انه دلالة على خارج ولا يتبعهم انتفاء الانترامية كتحقق العلاقة وتبين ان
الزوم حتى يحوّل لم يكن جزءا من الموضوع كتحقق هذه الدلالة واجوب
ان المعنى ان دلالة على ما لا يعتبر في قوله من حيث هو كذا كذا التسمية اذا
حاصل مودى التفسير ان الدلالة اما لعلاقة كون المعنى على الموضوع له
وهو المطابقة او لا فالعلاقة كونه جزءا منه وهو النقص او لا للعلاقة
الدفور وهو الانترام ومن هنا يعلم انه لو قيل الدلالة الوضعية اما على
تمام ما وضع له من تلك الحجة او لا كان انظر واثبت قوله ولا يتبع العلم
عقلا بان يتبع عقلا بقدر المزوم بدون اللانم كما بين العمى البعض فان
لما فهم المعنى الموضوع له

انما ليس مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو فرضنا انتفاها كما كانت باقية
حالا وبالجمله فحقها الطبيعية في غير اللفظ ط ومما اختلفه ركض الدالة
الارض بيدنا عند مشاهير السعير المغير ذلك مما جده من يتبع قوله على
تمام ما وضعه لمطابق لم يقل على شيء ما وضع له كاشعاره بالتركيب وليس
ما وضع له مع انه اخضر نبتا على ان التمام لا يترك بالتركيب لان مقابله
بخلاف الطبيعة فان مقابله البعض قوله وعلى جزءه نقصن وعلى خارج السلم
اقول هذه الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة عقلي فان اللزوم شرط
لحقق الدلالة الانترامية وليس بجزء من هذا وما هنا بحث وهذا اذا الاتمام كان
وضع لفظ مجموع اللانم والمزوم يكون له على اللانم دلائل ثلثان نقصية ولا يجوز
عليه انه دلالة على خارج ولا يتبعهم انتفاء الانترامية كتحقق العلاقة وتبين ان
الزوم حتى يحوّل لم يكن جزءا من الموضوع كتحقق هذه الدلالة واجوب
ان المعنى ان دلالة على ما لا يعتبر في قوله من حيث هو كذا كذا التسمية اذا
حاصل مودى التفسير ان الدلالة اما لعلاقة كون المعنى على الموضوع له
وهو المطابقة او لا فالعلاقة كونه جزءا منه وهو النقص او لا للعلاقة
الدفور وهو الانترام ومن هنا يعلم انه لو قيل الدلالة الوضعية اما على
تمام ما وضع له من تلك الحجة او لا كان انظر واثبت قوله ولا يتبع العلم
عقلا بان يتبع عقلا بقدر المزوم بدون اللانم كما بين العمى البعض فان
لما فهم المعنى الموضوع له

انما ليس مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو فرضنا انتفاها كما كانت باقية
حالا وبالجمله فحقها الطبيعية في غير اللفظ ط ومما اختلفه ركض الدالة
الارض بيدنا عند مشاهير السعير المغير ذلك مما جده من يتبع قوله على
تمام ما وضعه لمطابق لم يقل على شيء ما وضع له كاشعاره بالتركيب وليس
ما وضع له مع انه اخضر نبتا على ان التمام لا يترك بالتركيب لان مقابله
بخلاف الطبيعة فان مقابله البعض قوله وعلى جزءه نقصن وعلى خارج السلم
اقول هذه الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة عقلي فان اللزوم شرط
لحقق الدلالة الانترامية وليس بجزء من هذا وما هنا بحث وهذا اذا الاتمام كان
وضع لفظ مجموع اللانم والمزوم يكون له على اللانم دلائل ثلثان نقصية ولا يجوز
عليه انه دلالة على خارج ولا يتبعهم انتفاء الانترامية كتحقق العلاقة وتبين ان
الزوم حتى يحوّل لم يكن جزءا من الموضوع كتحقق هذه الدلالة واجوب
ان المعنى ان دلالة على ما لا يعتبر في قوله من حيث هو كذا كذا التسمية اذا
حاصل مودى التفسير ان الدلالة اما لعلاقة كون المعنى على الموضوع له
وهو المطابقة او لا فالعلاقة كونه جزءا منه وهو النقص او لا للعلاقة
الدفور وهو الانترام ومن هنا يعلم انه لو قيل الدلالة الوضعية اما على
تمام ما وضع له من تلك الحجة او لا كان انظر واثبت قوله ولا يتبع العلم
عقلا بان يتبع عقلا بقدر المزوم بدون اللانم كما بين العمى البعض فان
لما فهم المعنى الموضوع له

[illegible]

[illegible]

الخاصة بها من غير ان يكون لها
الخاصة بها من غير ان يكون لها

وضعا بناء على انهما موضوع بوضع واحد وكل واحد في جزئيات كاحقفة
 المتأخرين مع انها ليست باعلام اصطلاحي فان ينبغي ان يقولوا
 علم في حقيقته ليس لها قلت هذا التقسيم لا يخدم مقاصد ولا سلك ان
 الضائر واسماء الاشارة على هذا التقسيم متعدد وان كان وضعها
 واحدا فهي فارجة عن المقسم لا يقال اعتبار التشخيص في معنى الضائر
 واسماء الاشارة مما اذ فيه الغائب قد يرجع الى اجزاء الاشارة قد
 يكون اليه كقولهم انكم لتخضعون بهذا السواد لانا نقول يبقى التقسيم
 التقصيص بل بانها موضوع للمعنى الكلية الا انه ترك استعمالها فيه والمترسم
 استعمالها في جزئيات فمن في المجازات المتروكة الحقيقة فتشخص معانيها
 لاجب الاستعمال الطائر لا يجب للوضع فلا تدخل في قوله مع تشخيص وضعها
 واما العالم الجنس فليس علما في عرف المنطق لان نظريتهم الى المعنى بالقصد لا ذكر
 ومفاهة كمالا وانا قد اقبل العربية في العلم نظرا الى الاحكام اللفظية وهذا
 في باب مخالفة الاصطلاحين بسبب اختلاف النظير كما في الكلمات الوجودية
 وهذا اذا جازنا اطلاق العلم الجنس حقيقة على الافراد كما هو الحقيقة
 واما اذا لم يجوز ذلك وقيل انهما موضوع للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية في
 هذا الاعتبار متشخص فلا شك في قوله وبدون شواط ان ثبوت افراد
 في صدق المعنى عليها ولا شك ان تفاوت باولية اولوية يقال

في هذا العلم الجنس فليس علما في عرف المنطق لان نظريتهم الى المعنى بالقصد لا ذكر
 ومفاهة كمالا وانا قد اقبل العربية في العلم نظرا الى الاحكام اللفظية وهذا
 في باب مخالفة الاصطلاحين بسبب اختلاف النظير كما في الكلمات الوجودية
 وهذا اذا جازنا اطلاق العلم الجنس حقيقة على الافراد كما هو الحقيقة
 واما اذا لم يجوز ذلك وقيل انهما موضوع للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية في
 هذا الاعتبار متشخص فلا شك في قوله وبدون شواط ان ثبوت افراد
 في صدق المعنى عليها ولا شك ان تفاوت باولية اولوية يقال

غير اعتبار الاولوية

الثانية تشتر على الاولى ايضا فان ايضا العلة بالوجود الاولى
انما المعلوم براد لا يخفى ان اعتبار الاولوية وان كان الاقدم
اولا لكن ينقدح من ذلك ان الاشتدائية ايضا كذلك فليجمل
قوله وان كونهما فان وضع كل مشترك اى وضع المبدء
اذ المنقول العرفي ايضا مخووع **قوله** والاى وان لم يوضع كل كذلك
فان اشهر في الثاني فنقول نسب الى الناظر شرعا كان او غافعا
اخصا **قوله** والالتحققة في المنقول عليه مجاز في المنقول اليه ولا يخفى
عليك ان المشترك ايضا يجب كل معنييه داخل في احد الاقسام الستة
فالاولى ان يجمل التقسيم الى المشترك وغيره تقسيما مستانفا
قوله فصل المفهوم ان امتنع فرض صدق على كثيرين فجزئى اى
امتنع العطران يحكم بعد تصوره بصدق على كثيرين فجزئى يحكم
سبب الامتناع مجرد تصوره ويعرف ذلك بان ينقض العطر
عن خصوصيته المقارنة له ويجزئ النظر الى الصورة الى الصل فان امتنع عن
الحكم بجواز صدق على كثيرين فجزئى فلا يخرج ان فرض صدق الجزئى
على كثيرين يمكن فانه يقع مقدم الشرطية وتأمله بان قولك ان كان
زيد صادق على كثيرين لم يحسن جزئيا وكسفة الفرض ليعني التقدم
بالاعتناء الذي مر كانه في قولهم يتبع فرض الانقسام في النطقة ليعني
التقدير ايضا وما يلزم من الجواب ان الشرطية المذكورة ليست قضية مقولة
بل هي مجرد اللفظ وفيه ما فيه اليقار الصورة الخيايية من البضينة مثلا فليطو على

فانما المعلوم براد لا يخفى ان اعتبار الاولوية وان كان الاقدم
اولا لكن ينقدح من ذلك ان الاشتدائية ايضا كذلك فليجمل
قوله وان كونهما فان وضع كل مشترك اى وضع المبدء
اذ المنقول العرفي ايضا مخووع قوله والاى وان لم يوضع كل كذلك
فان اشهر في الثاني فنقول نسب الى الناظر شرعا كان او غافعا
اخصا قوله والالتحققة في المنقول عليه مجاز في المنقول اليه ولا يخفى
عليك ان المشترك ايضا يجب كل معنييه داخل في احد الاقسام الستة
فالاولى ان يجمل التقسيم الى المشترك وغيره تقسيما مستانفا
قوله فصل المفهوم ان امتنع فرض صدق على كثيرين فجزئى اى
امتنع العطران يحكم بعد تصوره بصدق على كثيرين فجزئى يحكم
سبب الامتناع مجرد تصوره ويعرف ذلك بان ينقض العطر
عن خصوصيته المقارنة له ويجزئ النظر الى الصورة الى الصل فان امتنع عن
الحكم بجواز صدق على كثيرين فجزئى فلا يخرج ان فرض صدق الجزئى
على كثيرين يمكن فانه يقع مقدم الشرطية وتأمله بان قولك ان كان
زيد صادق على كثيرين لم يحسن جزئيا وكسفة الفرض ليعني التقدم
بالاعتناء الذي مر كانه في قولهم يتبع فرض الانقسام في النطقة ليعني
التقدير ايضا وما يلزم من الجواب ان الشرطية المذكورة ليست قضية مقولة
بل هي مجرد اللفظ وفيه ما فيه اليقار الصورة الخيايية من البضينة مثلا فليطو على

الحسنة بحيث يجوز العقار ان يكون هي وايضا صحيح الشيخ بان النظر
 في مبدء الولادة لا يفرق بين صورة امه وغيرها بل يدرك منها شكا
 واحدا وجمعا ذلك احد قسمي الفرد المنتشر وايضا ضعيف البصير
شكا ويحوز عقله ان يكون زيدا فان لم يكن ان يكون هذه الصورة
 لا نأقول ليس في شيء من هذه الصور امكان فرض صدق على كثيرين اذ لا يجوز
 العقار ان يكون تلك البضعة الخالية ايضا كثيرة في الخارج بل يجوز بامتناع
 ذلك يجوز النظر الى تلك الصورة نعم يشبه الامر ويرد في انها هي هذه ثم
 واما الطفر فلا بد الكثرة اصلا فليس له يجوز صدق تلك الصورة الخالية
 على الكثرة اصلا بل تلك الصورة الخالية من حيث هي لا يقبل الكثرة اصلا
 واما شيخ ضعيف البصر في الحال البضعة ومع ههنا يتفاجى ان
 تحقيق معنى الكلية والجزئية ان المعنى الواحد في الذهن ان يجوز
 العقل كثره خارج الذهن بحسب النظر الى حيث تصور قطع الاغراض
 عن الموضوعات فهو على الاقر في قوله ولا لا فكل امتنع افراد كثر
 كثر ان اباي نقه عن ذلك علوا كبيرا قوله او امكنت ولم توجد
 كبل من ياقوت قوله او وجد الواحد قطع امكان الغير كالمشمس
 افراد في هذه الشمس المشاهدة قوله امتناعا على امتناع الغير كواحد
 الوجود وفي بحث اذ يدخل الواجب تقسيمها يمكن افراده
 وقد ثبت انه لا يمكن تعدد افراد الواجب نقه عن ذلك علوا كبيرا
 ويمكن الاعتراض عنه بان اراد ما كان الافراد امكان جنس الفرد اع

في قوله او وجد الواحد قطع امكان الغير كالمشمس
 افراد في هذه الشمس المشاهدة قوله امتناعا على امتناع الغير كواحد
 الوجود وفي بحث اذ يدخل الواجب تقسيمها يمكن افراده
 وقد ثبت انه لا يمكن تعدد افراد الواجب نقه عن ذلك علوا كبيرا
 ويمكن الاعتراض عنه بان اراد ما كان الافراد امكان جنس الفرد اع

في قوله او وجد الواحد قطع امكان الغير كالمشمس
 افراد في هذه الشمس المشاهدة قوله امتناعا على امتناع الغير كواحد
 الوجود وفي بحث اذ يدخل الواجب تقسيمها يمكن افراده
 وقد ثبت انه لا يمكن تعدد افراد الواجب نقه عن ذلك علوا كبيرا
 ويمكن الاعتراض عنه بان اراد ما كان الافراد امكان جنس الفرد اع

بالاعتبار فلا وجه لتخصيص الجزئين بالتفايرين بالذات وما ذكره
من لزوم كون الجزئيات كلمة ثم فإن الكلمة على ما حقق هو مكان
فرض كثر المعنى الواحد في النفس بحسب الخارج اعني تجويز صدقها على ذات
متكثرة لا صدق مع مفهومات آخر على ذات واحدة والمتحقق منها
هو الثاني دون الأول وهذا إذا كانت الاشتراكات بالافرد معينين
وأما إذا كانت الاختصاصات فهي في حكم الاشتراكات في ذاتين متغايرتين
وأما قضية امتناع حمل الجزئ الحقيقي وما فيه فسيجي في موضع
يليق بمران شاء الله تعالى **قول** ان تغاير كليتين أحدهما بصدق
كل واحد منهما على شيء مما صدق عليه الآخر **قول** فبيان كليهما
الانسان والماء وان كان في زمانا كما هو مصادق آخر **قول**
والأخرون لم يتغايرا كليهما للجانبين فمتساويان في تصديق
كل منهما على ما صدق الأخير وقوله للجانبين ليس ضروريا في هذا
الشق لأن التصديق الكلي لا يتبادر إلا للتبادق الكلي للجانبين
وذلك بركبة في التقارق وإنما ذكرناها لأنه تضمنه الإجماع بطريق
عموم المجاز ولذلك عطف عليه بعد ذلك قوله وأمع جانب **قول** ونقتضا
هما كذلك متساويان ولا فيكذب بقبض أحدهما على بعض
ما صدق عليه بقبض في صدق عيني ذلك الذي كذب على بعض ما صدق عليه بقبض
الأخر لأن كذب البقبضين في فكرهم متساوي أحد المتساويين بدو
الأخر فمثلا يصح كذا لا انسان لا ناطق وكل ناطق لا انسان ولا

This image shows a page from an Arabic manuscript. The text is written in a cursive script, likely Maghrebi or Andalusian. There are several red ink markings, including a large 'Q' or 'K' at the top right, a smaller 'Q' or 'K' in the middle right, and a red circle at the bottom right. The text is arranged in several lines, with some words underlined in red ink. The page is aged and shows signs of wear.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, featuring a red circular stamp or seal at the top right.

[illegible]

فبعض الانسان لا ينطق ببعض الانسان ناطق فبعض الانسان
لا ينطق اهف وهما كذلك مشهور وهون بعض الانسان ليس
لانا ناطق لا يستلزم بعض الانسان ناطق لان السالبة العدد ولا يجوز
اعني من الموجبة المحصلة لصدق الاول لانقاء الموضوع بخلاف الثاني
فما كان نقبضا المتساويين مما لا يفر له بحسب نفس الامر كقول
المفروما الشاملة كالاشئ والامكن فاذ قل بعض الاشئ ليس
يستلزم بعض الاشئ ممكن بمراد النعم المذكور وقد يجاب بتخصيص
الدعوى بغير نقابض الامور الشاملة فان نقابض غيرها تصدق
لا محالة على اشئ فيكون الموضوع موجودا وعند وجود الموضوع تتلأ
السالبة العدد ولا يجوز الموجبة المحصلة وما يقال من انه يجب عموم
المنطق فانما هو بحسب الطاقة ولا طاقه لنا بادخالها في القواعد
للاختلاف احكامها مع احكام غيرها ولا غرض عندنا في البحث عن
النقائص حتى يثبت عنها استقلالها فلا بأس باغفالها وقد يقال
بان القضية المذكورة ليست معدولة المحول والموجبة السالبة المحول
في قوة الموجبة ومستلزمة لها واستحقاق معنى السالبة المحول
في موضعين شاء الله تعالى **قول** او من جانب فخر العبارة ايضا
كلما من جانب نقبضا طليا من جانبنا **قول** فاعلم وانضى الذي
صدق اعم مطلقا لانضى مطلقا **قول** ونقبضها بالعكس نقبض الاعم
مطلقا لانضى مطلقا **قول** نقبض لانضى مطلقا اي صدق نقبض لانضى

في قوله البالية فيصدق بانتفاء الموضوع
في قوله البالية المحذوف

(कै. अ. प्र. भा. भा. भा. भा. भा.)

على كل ما يصدق عليه نقیض الاعم من غير كسمل الا ان اوله فلا تدل ولا يصدق
على الاخص على ما يصدق عليه الاعم فيصدق الاخص مطلقا بدون الاعم
وهو بخلاف مثلاً يصدق على الاحیوان لا انشا ولا لبعض الاحیوان ليس
بالانشا لبعض الاحیوان انشا فبعض الانشا لا حیوان ههنا ^{عليه} ^{في}
مثل ما سبق فان بعض الاحیوان ليس بالانشا ان كان سالبة مودة
لم سلب من بعض الاحیوان انشا فانها موجبة والنشا معدومة اعم
من الموجبة المحصلة كامر والجواب كالجواب واما النشا فلا تدل لصدق نقیض
على كل ما يصدق عليه نقیض الاخص وقد ثبت ان كل ما يصدق عليه الاعم
يصدق عليه الاخص فيكون بين النقیض الاعم والاخص مساوات فيلزم
ان يكون بين عينيه مساوات ايضا كما مر وقول بعض النقیض
الاخص عين الاعم تحقيقا للمعنى العموم ولا نشأ من عين الاعم نقیض
الاعم فبعض نقیض الاخص ليس نقیض الاعم **قوله** والاوان لم يصادق
كل الامور الخائيتين ولا من جانب **قوله** في جملة ما فيها اعم واخص في
قوله وبين نقیضيهما تباين جزئي وهو ان يتفارق في الجملة سواء ^{في} ^{في}
في الجملة وهو العموم بوجه ولم يصادق اصلا وهو الباش الكلي فالتباين
الجزئي انما يتحصل باحد الامرین ولذلك لم يذكر في نسب الكلين اذ اللق
ههنا حصر انواع النسب وهذا جنس يتحصل باحد النوعين وانما كان بين
نقیضيهما تباين جزئي لان عينيهما يصدق كل منهما بدون الآخر والنقیض
ايضا كذلك اذ حيث لا يصدق عين احدهما يصدق نقیضه فيه نظر

ما مر سؤالا وجوبا وفيه نظر لان معنى التباين الجزئي على ما مر لا يصدق
 على العموم من جهة لان الاجتماع جزئي منه ولا يصدق على مجموع التفارق
 والاجتماع التفارق في الجملة فم يصدق المتباين الجزئي على الاجتماع لا على
 من وجه وليس النسبة في النسبة والقوربان الاجتماع خارج عن مفهوم
 العموم من وجه وقد ذكر بك والجواب ان يقال ان الحصر في هذا المقام انما
 هو كليين في هذه النسبة يعني ان كليين اما متساويا واما متباينين
 او اعم واخص من وجه مطلقا او من وجه لا حصر النسبة في الاعم وكونه
 التباين الجزئي من النسبة لا يقتضح في الجبر المثل وهو **قول** كالتباينين
 فانه بين نقيضهما ايضا مبانيه جزئية بمثل ما مر من الدليل وليس بين
 النقيض الاعم والاخص من جهة ولا بين نقيض المتباينين ثابتين كلي
 اما الاول فانه لا يحقق العموم من وجه بين الابيض وال 검ول مع ان بين نقيضها
 وهما الابيض وال 검ول بين ايضا عموم من وجه واما الثاني فلانه لا يحقق
 الكلية بين الجبر والميلون مع ان بين التاج وال 검ولان عموم من وجه
 وكذا ليس بين النقيض الاعم والاخص من جهة ولا بين نقيض المتباينين
 عموم من جهة اما الاول فلان من التاج وال 검ولان واما الثاني فلان
 بين الانشأ والافلاطونية مبانيه كلية مع ان بين نقيضهما وهما الانشأ
 والافلاطونية ايضا مبانيه كلية **قول** وقد يقال الجزئي للاخص الجزئي
 معنيان احدهما مر ويخص بالجزئي الحقيقة والثاني هو الاخص من جهة
 اي مطلقا لا مطلقا ونخص بالاخص في وهذا التعريف لفظ الجزئي الذي

قول اي مطلقا لا مطلقا اي المثل والافلاطونية
 لا مطلقا الاخص انما هو المثل والافلاطونية من وجه
 والافلاطونية من وجه وليس كذلك
 خلافا

بما لا يتصور

معان كان الغنى جنساً ولم يتصور للأشياء المساوية له لا في الحقيقة
في الأفراد الشخصية والنوعية فلهذا لم يصرح بالتساوي في شيء منها **قوله**
وهو علم الجزئي الاضافي مطلقاً للجزئي الحقيقي لان كل جزئي حقيقي
مندرج تحت كلياً كثيرة واقفاً الشيء والممكن العام فيكون
الجزئي اضافياً له وليس كل جزئي اضافي في حقيقياً للجزء لان
كلياً مندرجاً تحت كلياً آخر كالحيوان بالنسبة للجسم **قوله** والكلياً
خمساً وخمساً انواع **قوله** الاو الجنس هو المقول على الكثرة اي الكثرة
المختلفة للمقاييق في جواب ما هو حذف لفظ الكلي الا لا غناء المقول

على الكثرة عنه اذا كلى جنس لرد ذكر الجنس واجب في تعريفاً التامة **قوله** وما يقال اي في وجه الاتفاق بين هذا الالفاظ والمقتضى
اذ ليس الم بالذات مجرد التمييز للاحاطة بالماهية والتميز بالماهية **قوله** من ذلك الجنس الذي هو الكثرة على الكثرة
وما يقال ان معنى الكلي هو المقول على كثيرين بعينه لان الكلي يدل على كونه شيئاً مما سواه مقتضى علمه **قوله** على الكثرة
عليه اجمالاً والمقول على كثيرين تقصيلاً اذ ليس المراد بالمقول على كثيرين **قوله** وما يقال اي في وجه الاتفاق بين هذا الالفاظ والمقتضى
المقول بالمفرد لا يخرج المفرد الكلي الذي ليس له افراد موجودة **قوله** على الكثرة فلهذا لا يقال على كثيرين فان
في الخارج وفي ذهن بل المراد بالصالح لان يقال على كثيرين فان **قوله** على الكثرة فلهذا لا يقال على كثيرين فان
في حيث اما اولاً فلان الكلي كثر هو الذي يمكن الفرض المشتركة في **قوله** على الكثرة فلهذا لا يقال على كثيرين فان
فرض مقولية على كثيرين ولو حمل المقول في تعريف على ما يمكن فرض **قوله** على الكثرة فلهذا لا يقال على كثيرين فان
مقولية لادخل في التعريف كليات الفرضية بالنسبة للمقاييق **قوله** على الكثرة فلهذا لا يقال على كثيرين فان
اذ يمكن فرض مقولتها عليها بل كلياتاً متباينة بالنسبة الى **قوله** على الكثرة فلهذا لا يقال على كثيرين فان

المتباينة مطلقاً فالمراد بالمقول في التعريف ما يصح للمقول عليه **قوله** على الكثرة فلهذا لا يقال على كثيرين فان
فرض مقولية على كثيرين ولو حمل المقول في تعريف على ما يمكن فرض **قوله** على الكثرة فلهذا لا يقال على كثيرين فان
مقولية لادخل في التعريف كليات الفرضية بالنسبة للمقاييق **قوله** على الكثرة فلهذا لا يقال على كثيرين فان
اذ يمكن فرض مقولتها عليها بل كلياتاً متباينة بالنسبة الى **قوله** على الكثرة فلهذا لا يقال على كثيرين فان

فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء

نفس الامر وهو ان كل ذي لائنة عليه لو كانت كانت التزمية
وهو مجبوء في التعريف واما ان كانا فانيا فلان الكليات التي ليست
اراد اصلا ليس لها سائل فلانها ليس لها سائل فاما ان كانا فانيا فلان الكليات التي ليست
المفرد في الخمسة هو الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر لا الفرضيات
فان لم يكن الظهور حيا وورد التعريف عقبة فخمسة من الكليات فظهر ان كل علم
من الخمسة قد منه ولانه قد صدق في الناقص لاجاز قوله المقول الى الجمل
وهو سائل لكل والجري فان الجمل يجري فيهما معا لما صرح به الفارابي
في مدخل الادب بل الشيخ في الشفا وايضا وما يقارن ان الجري لله
الحقيقة لا يقال ولا الجمل على شيء حقيقة اصلا لان حله على نفسه لا يتصور
قطعا اذ لا يجرى في الجمل الذي هو النسبة في امرين متغايرين وحله على
غير الجمل باسراع فاقول فيه نظرا يجوز حله على جري اخر فانه يجب
الاعتبار بمقدار محسب الذات كما في هذا المصاحك وهذا الكتاب
فانها مختلفان بحسب المفهوم ومتحدان بحسب الذات فان ذاتها زيد
بمعينة لا وكذا يجوز حله على كل جري جزئية كما في قوله بعض الانسا
زيد وقوله على كثر في يخرج الجزئيات فانها لا تصدق الاعلان
واسد قوله المختلفة للحايق يخرج الانواع الحقيقة وفصول القرية
وخواصها وقوله في جواب ما هو يخرج الفصول البعيدة والعرض
العيام وسالها عن فان شيئا منها لا يقال في جواب ما هو يخرج
المعرف على العرف **قوله** فان كان للجواب عن الماهية وعن بعض

فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء

فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء
فان كان العلم بالشيء هو العلم بالشيء

س

الاجناس **قوله** والانواع متنازلة في الخصوص منتهية الى السافل

ويسمى نوع الانواع لان النوعية الاضافية التي لايجري الترتيب
الا فيها باعتبار الخصوص فاخص كل نوع لكل وما بينهما مسميات

قول الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب الشيء وهو

ذاته بطلب يأتي شيء ما بمنزلة الشيء عن غيره بشرط ان لا يكون تمام

الماهية المختصة والمشاركة فان قيد بقية ذاته او في جوهره او ما

مجاها كان طالبا للميراث في اتماع جميع الاغنياء و

وهو الفصل القريب والبعيد فسقير في الجواب احدا الفصول وان قيد

عرضه كان طالباً للميزة العرضي ما عن جميع الأغنياء أو عن بعض

وهو الخاص المطلق والاضافية فيتعين في جوابه الخواص

وان اطلق كان طالباً للتميز كيف مكان فيقع في جواب واحد

الفصول أو احوال الخواص وقوله في ذاته أو في موضع الخواص

اما علی التاویل او بر وزن علی اختلاف رای محات و معناه ای

منه هو معتبر وملاحظ في دانه يحاط قطع المصراعين من حده

فانما زعموا اننا اكلنا ذل الاله الذي وجد في القبر **قول** او البعد

قاله يميز على مس رفات في جينوا الذي هو في سايبه

الانسان لانه انما هو من اجله ان يخلص من الشر في الجسد

فلا تتركوا ما بينكم وبينكم فان امكن

[illegible][illegible][illegible]

كان كل منهما فضلا له وبرما يقام مع القول بالفصل الميز عن

المساكن الخمسة وفيه نظر اذ لو كان جنس مركبا من امرئ متسا

كان كأمهم بالنسبة اليه بعدا وان كان نفسه مر كما من امره

كانت منهم ابا الفداء الذي قال في القبر والعدو حريان في هذا القسم

منه في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا ما رزقناكم من الثمرات خاشعين

ابن خزيمة (مطابقاً) جاسوسية و يتيقن بذلك (هو) واد

الى ما يميزه يقوم الى فصل السبب ميرزا بايقوم الى ما يميزه

الى الانسا فانه داخل في قوامه **قوله** والى ما يميز عنه فمقسم بحال

فيه بالتقسيم هو بالنسبة والحيوان فان يحصل بالنظامه اليه قسم

او با نظایر وجوداً و عداً قسماً فرومقوم للانسان و مقسم

الحسن وما فوقه **قول** والمقوم للمقام المقوم للسافر ضرورة ان خروجه

الخزعة **قوله** ولا عسرى ملياً جزء الجزء واذ الكر عين جميع

اختره هذا خلف فافهم قوله والمقسمة بالعكس اي كل ما هو

مقسم الستاف غافره مقسم للعالم الاله قسم القسم قسم ولا كسر

از کلامه بمقتضا از امامان کرام السلام علیهم

وَيَسِّرْ لَنَا سُبُلَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

تسافر هذا حلف **علم** **نوم** الرابع الخاصة وهو خارج

على تحت حقيقه واحده فقط سواء كانت تلك حقيقه نواعا

او متوسط اجنس عالیا و غیرها و هذا اولی من تعریفها بال

المختص بالأفراد نوع واحد لعدم شمول خواص الجنس العالی والانی

اختاره الشيخ وقد اختاره الشيخ فان قلت الخاصة اما

٢٠٠

في الماهية
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي

في الماهية
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي

في الماهية
التي هي
الاشياء
التي هي
الاشياء
التي هي

تختص بالشيء وبالقاسم الى جميع ما عداه كالضاحك للامانة
واما الاضافية تختص بالقاسم الى بعض اشياء كالماشي ونحوه
المص لا يتناول القسم الثاني فلا يكون جامعا فله الخاصة التي
هي قسمة الكميات الاربعة هو الاول دون المطلق واطلاق الخاصة
على الاول والمطلق بالاشتراك اللفظي على ما علم من الشفاة
قوله الخاص لقصر لعم وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها لا
فيه بناء على ما تحقق انفاذ معنى الخاصة التي هو هذا الاقسام الخمسة
واما جعلت اعم من المطلقة والاضافية كاذهيب اليه بعض المتأخرين
فيكون الماك بالنسبة الى الانسان خاصة وعرضا عما له في هذا نظر
بعض الاقسام بالنسبة الى شيء فلا يكون القسمة حقيقة بل اعتبارا
لا يتجوز بطائر فافهم **قوله** ولا يمكنهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء
وهو الماهية الموجودة لان السئية تساوي الوجود وانما لم يقل
عن الماهية ليشتمل لازم الوجود وللا يكون تقييما الى لازم الماهية
لشيء الى نفسه **قوله** فلازم بالنظر الى الماهية والوجود فاما يمنع
انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية مطلقا
اي بحسب كل وجود به بمعنى انها حيث وجدت كانت متصفة به
وهو لازم الماهية كالزوجية للاربعة فان الاربعة زوج سواء كان
في الزهر او في الخارج او لا يمنع انفكاكه عنها الا في وجود خاص
كالزوجية لانه انما يلزم في الوجود الخارجي والجملة للانسان فانه

الاشياء

إنما يلزم في الوجود العقلي وقد قسم بعضهم اللازم إلى اللازم الماهية إلى
 لازم الوجود ومثل اللازم الوجود بالسواد والبشر وقد قالوا أن السواد
 لازم لوجوده وتخصبه للماهية لأن ماهية الإنسان ولو كان السواد
 لازماً للإنسان لكان كل إنسان أسوداً وانت تعلم أن السواد كما لازم
 ماهية الإنسان لا يلزم وجوده أيضاً لأن الإنسان الأبيض كسائر
 إنما يلزم الماهية الصنفية أعني البشري بحسب وجوده في الخارج فيخصه
 بحسب الظاهر في قوة السواد ليس لازماً لهية الإنسان بل لازم لوجود
 الصنف الذي هو تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفخوة المقابلة المطلوبة
 بين لازم الماهية ولان الوجود فإن اللايق بالمقام أيراد أن لا يكون
 لازماً للماهية ويكون لازماً لوجود تلك الماهية فالتحقق أنه لا
يلزم الماهية والتحقق أنه لا يلزم بالان الماهية لأنه النوع ولأن
 الوجود ما يلزم الشخص فإن السواد لا يختص إنما يلزم صنفية التي
 من جملة ما اعتبر في شخصه فيكون لازماً للشخص للماهية وفي العبارة
 المنقولة أسما ريد ذلك حيث قال الوجوده وتخصبه وهذا القسم آخر سوي
 التقسيم الذي ذكرناه فإن محصور هذا التقسيم أن اللازم إنما أن
 يكون لازماً للنوع أو للشخص من حيث هو شخص ومحصور (ما ذكرناه)
 اللازم إنما أن يكون لازماً لكل وجودين أو لوجود معين فلهذا
 متغايرون لأن القسم الأول (في طلبها) يسمى لازم الماهية وهذا ما قيل
 عليه أن السواد ليس لازماً بالشخص بحسب الوجود لجواز أن يكون يوجد

ابيض والجواز ان يكون يزول سواده لعارض كالبرص مدفع بان المراد
 بالجنس المخرج مزاج الصنف المخصوص سواء كان بالجنسية او غيرها
 فيخرج من ليس له ذلك المزاج وان تولد في الجنسية وان المراد بالسود
 كونه اسود بطبعه والتمتع بمرض لاينا في ذلك على ان المريض لم يبق
 على ذلك المزاج **قوله** بين يلزم تصور من تصور المزوم ويلزم من تصور
 المزوم بالزوم وغيره بين بكلا قرصين **قوله** لا يلزم ثم البين له
 معنيان احدهما ما يلزم تصور من تصور المزوم ويقال له البين
 الاخر والثاني ما يلزم من تصور مع تصور المزوم والنسبة بينهما
 المزوم بالزوم ويقال له البين بالمعنى الاصح وانما يظهر عمدهذا اعتبر
 في الاخص مع ما اعتبر فيه كون تصورهما مع النسبة كافيا في المزوم
 بالزوم فيجوز ان يكون تصور المزوم كافيا في تصور الدائم ولا يكفي
 التصور ان مع تصور النسبة بينه في المزوم بالزوم ولم يعتبر في غير البين
 الافتقار الى الوسط كما وقع في بعض الكتب يجوز ان يكون يحتاج
 الى غير الوسط كحدس او تجربة وذلك لان الوسط ما يقترون بقولنا
 لانه حين يقال لانه كذا ولا يكفي تصور الطرفين فيه لا يلزم ان يقتصر
 الى الوسط بهذا المعنى **قوله** والاقتصر مقارن سمي به مجازا مفارقة
قوله يدوم او يزول ونفسه للمقارن الى الدائم والزائل فيجب ان اذالة الدائم
 لا يخرج عن الضرورة بالمعنى الاصح الذي هو المراد بالزوم ههنا اعني اشتناع
 الانفكاك سواء كانا شيئا من الذات او غيره لان دوام المسبب لا يحال

لدوام السبب المنتهى الى الواجب لذاته فيمتنع ارتفاعه واما انفكاكه عن
 الضرورة بالغة الانصاع عن ما يكون منشأه الذات فلا يجوز ^{هنا}
 قربة ان الكروم هو الاعم اقوالا ويريد بالذات ما يدوم بعينه ^{لما دام}
 الموضوع كالا مراض التي لا يمكن بقاءها من تفرق الاتصال وغيرها ^{بما دام}
 ما يزول مع بقاء الموضوع لم يرد ذلك **قوله** سبعة كفي اليوم **قوله** وبطون
 كالا مراض الرزمة وقد ينال بالعشق **قوله** خاتمة مفهوم كفي ^{الموضوع}
 اعتبار تقبيده بمادة من المواد يسمى كليا منطقيا لانه عنوان الموضوع
 في المسائل المنطقية **قوله** ومعروضه طبيعيا لانه طبيعة من الطبايع
 اي حقيقة من الحقائق **قوله** والجميع اي العوض مع العارض **قوله** عقليا
 اذ لا تحقق له الا في العقل والمنطق كذلك ايضا لكن وجه التسمية
 انفكاكه **قوله** وكذا الانواع الخمسة منها منطقي وطبيعي عقلي مثلا
 مفروض النوع منطقي ومعرضه كالا لثنا نوع طبيعيا والانس ^{مفروض}
 النوع نوع عقلي وقس عليه **قوله** والحق وجود الطبع ^{بمعنى} وجود شئ
 اعلم ان مذهب المحققين في الحكماء ان الكلي الطبع اعني اللاحقة
 المعروضة للكلية من حيث هي لا بشرط عروض الكلي موجودة في الخارج
 بعين وجود الاشخاص لا بوجودها بل كما قال الشيخ في او ^{النظر}
 الرابع من الاشارات قد يغلب على وتمام الناس ان الموجود ^{المحسوس} وهو
 وانما لا ينال الحس محوره ففرض وجوده مح وانما لا يتخصص بمكان
 او وضع بذاته كالجسم او بسبب ما هو فيه كاحوال الجسم فلا حظ له من الوجود

توهم خارجي

وانت يتأتى لك ان يتأمر نفس المحسوسات فتعلم منه بطلان قول
هو لاء لا نك ومن استحق الله طبعه ان هذه المحسوسات تقع
عليها اسم واحد لا على اشتراك الصروف بل بمعنى واحد اسم
انسانا وانك لا تشك ان في وقوعه على زيد وعمر بمعنى واحد موجود
فذلك المعنى الموجود لا يخرج اما ان يكون بحيث يناله الحس ولا يكون
فان كان بعيدا من يناله الحس فقد اخرج النفس من الاستشهاد المحسوس
وهذا عجب ان كان محسوسا فلا محالة له وضع واين كيف معين
لا يتأتى ان تحس بل ولا ان تتخيل الا كذلك فان كل محسوس متخيل
فانه يخصص له محالة يشبه هذه الاحوال فان كان كذلك لم يكن
ملائما لما ليس تلك المحالة فلم يكن مقولا على كثيرين مختلفين في
تلك الاحوال فاذا انشأ من حيث هو واحد بالحقيقة برسم
حقيقته الاصلية التي تختلف في الكثرة في محسوسات معقولة
صوف وكذا الحال في كل شيء من كلامه وقد صرح بمثل غيره ايضا
من القدماء لا يبقا هذا جمع الى وجود الشخص كما اشار اليه
المصنف لانه لا نقول بل هذا النظر كما صرح به الشيخ انفا
يعطى وجود امر آخر بوجود الشخص فالوجود واحد للوجودات وان
فالمرتبة وجود افرادها كان بعينه مذهب القدماء وتحقيق الحق
في المقام يقتضي بسطا في الكلام **قوله فصل** معروف الشيء ما يقال له
لا فائدة تصور اي جماع عليه فائدة تصوره والقيده لا يخرج المحسوس

الذي لا يكون الغرض منه اخادة التصور والمعرفة بالخاصة منها
 صفة المعقول المضافة القائل للشيء العرف الذي يحصده الانسان لنفسه
 لا يعرفه في نفسه فان قلت التعريف تصور محض فلا يكون فيه
 حمل فلا يصح تعريف العرف بما يحيل عليه قلت الملق بالذات من التصور
 ولا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا بان جمع اضاف المعقول في
 جواب ما هو واي شيء هو الملق من التصور ضرورة انها بالمطابق
 التصورية مع انها يحيل على السؤل عنه في الجواب هذا التحقيق و
 في اراء المحققين على ما قرره بعض المتأخرين من انتفاء حمل قوله ان
ان يقول المراد بما يقال عليه ما ثبت له ان يقال المراد بما يقال
 ويجعل عليه الا ان عدم النسبة الى المجرى وفي اضاف المعقول في
 جواب ما هو مع نفسه فهم المعقول بالمحمول فان قلت انه عدل في العباد
 المشورة وهو ما يستلزم صورة يتفاضل بالعلم ومات بالنسبة
 الى لوازمها البنية لا بالمعروف بناء على ان تصور لما يصحبه يستلزم تصور
 معرفه ما قبل فان ذلك ثم لا تصور لما يصحبه قد يحصل بدون
 المعرف كصورة بالوجه البق على الكسب وما عالج في جواب
 النقض في المراد من الاستلزام الاستلزام بطريق النظر بقرينة
 ما سبق في الموضع الى التصور بالنظر يستمر قولنا رجا وان
 البحث في الفن في كواكب التصورات والتدقيقات لا يخ
 في ضعف وتكلف قوله وبشرط ان يكون م ويا اجلي الى الصدق

في قوله لا يكون الغرض منه اخادة التصور والمعرفة بالخاصة منها
 صفة المعقول المضافة القائل للشيء العرف الذي يحصده الانسان لنفسه
 لا يعرفه في نفسه فان قلت التعريف تصور محض فلا يكون فيه
 حمل فلا يصح تعريف العرف بما يحيل عليه قلت الملق بالذات من التصور
 ولا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا بان جمع اضاف المعقول في
 جواب ما هو واي شيء هو الملق من التصور ضرورة انها بالمطابق
 التصورية مع انها يحيل على السؤل عنه في الجواب هذا التحقيق و
 في اراء المحققين على ما قرره بعض المتأخرين من انتفاء حمل قوله ان
 ان يقول المراد بما يقال عليه ما ثبت له ان يقال المراد بما يقال
 ويجعل عليه الا ان عدم النسبة الى المجرى وفي اضاف المعقول في
 جواب ما هو مع نفسه فهم المعقول بالمحمول فان قلت انه عدل في العباد
 المشورة وهو ما يستلزم صورة يتفاضل بالعلم ومات بالنسبة
 الى لوازمها البنية لا بالمعروف بناء على ان تصور لما يصحبه يستلزم تصور
 معرفه ما قبل فان ذلك ثم لا تصور لما يصحبه قد يحصل بدون
 المعرف كصورة بالوجه البق على الكسب وما عالج في جواب
 النقض في المراد من الاستلزام الاستلزام بطريق النظر بقرينة
 ما سبق في الموضع الى التصور بالنظر يستمر قولنا رجا وان
 البحث في الفن في كواكب التصورات والتدقيقات لا يخ
 في ضعف وتكلف قوله وبشرط ان يكون م ويا اجلي الى الصدق
 في قوله لا يكون الغرض منه اخادة التصور والمعرفة بالخاصة منها
 صفة المعقول المضافة القائل للشيء العرف الذي يحصده الانسان لنفسه
 لا يعرفه في نفسه فان قلت التعريف تصور محض فلا يكون فيه
 حمل فلا يصح تعريف العرف بما يحيل عليه قلت الملق بالذات من التصور
 ولا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا بان جمع اضاف المعقول في
 جواب ما هو واي شيء هو الملق من التصور ضرورة انها بالمطابق
 التصورية مع انها يحيل على السؤل عنه في الجواب هذا التحقيق و
 في اراء المحققين على ما قرره بعض المتأخرين من انتفاء حمل قوله ان
 ان يقول المراد بما يقال عليه ما ثبت له ان يقال المراد بما يقال
 ويجعل عليه الا ان عدم النسبة الى المجرى وفي اضاف المعقول في
 جواب ما هو مع نفسه فهم المعقول بالمحمول فان قلت انه عدل في العباد
 المشورة وهو ما يستلزم صورة يتفاضل بالعلم ومات بالنسبة
 الى لوازمها البنية لا بالمعروف بناء على ان تصور لما يصحبه يستلزم تصور
 معرفه ما قبل فان ذلك ثم لا تصور لما يصحبه قد يحصل بدون
 المعرف كصورة بالوجه البق على الكسب وما عالج في جواب
 النقض في المراد من الاستلزام الاستلزام بطريق النظر بقرينة
 ما سبق في الموضع الى التصور بالنظر يستمر قولنا رجا وان
 البحث في الفن في كواكب التصورات والتدقيقات لا يخ
 في ضعف وتكلف قوله وبشرط ان يكون م ويا اجلي الى الصدق

١٧
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر عليه السلام

قوله ولا يدنو من العبد الناقص
الناقص من الدين في الركن والركن لعدم
احكامه فلهذا امتنع كون جزء
الشئ اخص منه ولا يحقق الكل
بدون جزئه
فقال

قوله فلا ينج بالاعلم والناقص ترك العبدان لوجه في الموقوف باعتبار
محل فيه واستمرط المساءات في مطلق الموقوف ليس من وجه المحققين
قال الموقوف في التعريف التصويب سواء كان بوجه ما او اعلم في الموقوف
الناقص من الدين في الركن والركن لعدم احكامه فلهذا امتنع كون جزء الشئ اخص منه ولا يحقق الكل بدون جزئه

التام قال ابو النعم الغفاري في المدخل الاوسط بعد ذكر المجد وودعها
كان مني اعظم من الاسم المجد وودعها كان ذلك جدا فقام قال
اي من المعصومين الى الله الذي روي الاسم بالان في بعض
في الترتيب فقام بوجوه في الشيء وسأوى المعصوم في اسم النبي كان

وذلك ربما فاعلموا ما كان من انتم او احص فان ذلك ربما كان
هذا الكلام ولم يذكر في هذا الاصح لعدم امكانه فقفظن والمصنف في
ذلك في الاقوال الضعيفة كما سيجي فان قيل والمخير التعريف
بالاحص كما هو ذهب المصنف بل نعم ان الماصح تعريف الموصوف لا انما يذكر
في تعريفه موصوف خاص فهو احص في مطلق الموصوف فهو تعريف

بالاخص اجيب بان تعرف الموقوف اخص من مجسب العارض ومن
مجسبات الذات والموقوف انما هو مجسب الذات لا مجسب العارض

وضعه قوله ما يقال على الشيء الخافدة تصورته احسن منه ضرورة ان
المعروف بصدق عليه وعلى غيره في الموصفات كالحيوان الناطق والنبات
يستمع هذا الجواب لو كان قوله ما يقال آه مع وصف المعرفة احسن لازمة

مؤازاة أقصى المصالح مع ذلك الوصف ليس مقرباً
ضرورة أن الضمان وصف المعرفية اليقينية عن كون معرفتي والحاصل

ان الوصف منث الاخصبة لا يقيد الاخص حتى يكون المقيد اخص
او المقيد مع القيد اخص

[illegible]

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء

وكونه ذاته والاشياء ان يقال المراد بالاحص بهما ان يكون احص
 بحسب حمل المعارف اعني ان يصدق المعروف على جميع افراد الموصوف
 ولا يصدق المعروف على جميع افراد الموصوف كانه الانسان وجوان
 فان كل ان سنان جوان وبعض الجوان ليس سنان كلاهما
 قضيتان متعارفتان وتوقف المعروف ليس احص بهذا المعنى
 بل هما متساويان ببيان بطريق حمل المعارف ان كل فرد من الموصوف
 يصدق عليه انه ما يقال على الشيء لان هذه الصورة وكذا كل فرد
 من الموصوف يصدق عليه انما يقال على الشيء لان هذه الصورة يصدق
 عليه انه موصوف والاشياء العارضة بهما ما قولنا ليس كل موصوف هو
 صوما يقال على الشيء لان هذه الصورة يعني انه ليس كل موصوف هو
 نفس هذا المصنوع بطريق المخبر في الطبيعة فانهم قولنا ليس كل موصوف
معرفة اما بان يكون موصوف له ضرورة كالتصنيف نحو تعريف الازلي
 بمن لا ينفي فيهما يتفعلان معا بالضرورة او بان يكون موصوف له ضرورة

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء
 بل هو معرفة بالشيء الذي هو معرفة بالشيء

بعض المحققين

بعض المحققين وقال انه لم يطلب التصديقية وانت خبير انه اذا كان
الغرض منه معرفة حال اللفظ بان موضوع له ذلك المعنى كان يجب ان يكون

في المطالب التصورية وانما اذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك
كما اذا قلنا ان هذا هو وجود فلم يفهم السمع من الغرض من معنى وفسرناه
بالاسد لمحصل له تصوير معناه وذلك في المطالب التصورية وقد عطل العظم

تقدم مطلب بالاستسبة على جميع المطالب بان ما لم يفهم معنى اللفظ لم يكن
التصديق بوجوده فلا يمتنع طلب حقيقة والتصديق بالهئية المكنية
فان ذلك الكلام انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخل في مطلب

فانما لا يخفى والتفصيل ان للتصورات مراتب اوتاما ان يستخرج
ابتداء فكل تصور طلبه كما اذا اتى لفظ موضوع بازاء معنى بالنسبة

الى العالم بالوضع ففهم معناه وهذا لا يدخل في سلسله المطالب لعدم
الطلب وان حصل بعد القاء اللفظ الى من لم يعرف معناه فهناك يتصور

الطلب كما اذا قيل بخلاء فيقال ما مخلصا فيجاب بان بعد موضوع
فهذا تعريف لفظي والغرض منه احضار صورة تخزونه وتبين له التصوير

هذا تعريف لفظي والغرض منه احضار صورة تخزونه وتبين له التصوير
ابتداءا لانه حيث انه مسبق بلفظ لم يفهم معناه فخصه بفهمه
هذه في مطلب تناو ولا خلاف ان يحصل صورة غير حاصله في الخبر انه
وقد مررت متفاوتة وانما تصوير الكنه وذلك بالجد التام فالتعريف
اللفظي داخل في المطالب التصورية كما ذكرناه لانه قال بعض فاعل

في المطالب التصورية وانما اذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك
كما اذا قلنا ان هذا هو وجود فلم يفهم السمع من الغرض من معنى وفسرناه
بالاسد لمحصل له تصوير معناه وذلك في المطالب التصورية وقد عطل العظم
تقدم مطلب بالاستسبة على جميع المطالب بان ما لم يفهم معنى اللفظ لم يكن
التصديق بوجوده فلا يمتنع طلب حقيقة والتصديق بالهئية المكنية
فان ذلك الكلام انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخل في مطلب
فانما لا يخفى والتفصيل ان للتصورات مراتب اوتاما ان يستخرج
ابتداء فكل تصور طلبه كما اذا اتى لفظ موضوع بازاء معنى بالنسبة
الى العالم بالوضع ففهم معناه وهذا لا يدخل في سلسله المطالب لعدم
الطلب وان حصل بعد القاء اللفظ الى من لم يعرف معناه فهناك يتصور
الطلب كما اذا قيل بخلاء فيقال ما مخلصا فيجاب بان بعد موضوع
فهذا تعريف لفظي والغرض منه احضار صورة تخزونه وتبين له التصوير
هذا تعريف لفظي والغرض منه احضار صورة تخزونه وتبين له التصوير
ابتداءا لانه حيث انه مسبق بلفظ لم يفهم معناه فخصه بفهمه
هذه في مطلب تناو ولا خلاف ان يحصل صورة غير حاصله في الخبر انه
وقد مررت متفاوتة وانما تصوير الكنه وذلك بالجد التام فالتعريف
اللفظي داخل في المطالب التصورية كما ذكرناه لانه قال بعض فاعل

في المطالب التصورية وانما اذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك

في المطالب التصورية وانما اذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك

في المطالب التصورية وانما اذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك

في المطالب التصورية وانما اذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك

[illegible]

أي القضية محملة لا وهي حكم فيها بثبوت شيء وهي الوجهة
أو بسبب شيء عن شيء وهي التلوية وأي شرطية وهي التي ليس لكل
قوله ويسمى المحكوم عليه موضوعا لأنه وضع وجوده وأثبت له شيء
قوله والمحكوم به محمولا تشبيهاً به بالامر المحمول على غيره كونه متبعا له
وكونه بنيت عليه في حيث أنه بثبوت له فرع بثبوت له نفسه قوله الدال
على النسبة رابطة قال الشيخ في الشفاء القضية الحكيمة تتم بما هو ركنية
الموضوع والمحمول والنسبة بينهما وليس اجتماع المعادن في الذهن
ممكن كونها موضوعاً ومحمولاً بل يحتاج إلا أن يكون الذهن يعقل
مع ذلك التسبب التي بين المعنيين بل يجب أن يسبب فاللفظ أي
إذا اردنا أن يجزئ به ما في الذهن يجب أن يتضمن تلك الدلائل
على الدال المعنى الذي للموضوع وأخرى على المعنى الذي للمحمول ثلاثة
على العمارة والارتباط بينهما ثم قال خطره من هذا أن فيها علامات
مغيبة عن الامر الموضوع والامر المحمول في حقه أن يدل عليه وهو النسبة
فاللفظ الدال على النسبة يسمى رابطة فحكمها حكم الأدوات فاما ثمة
العرب فيها خفت الرابطة فيها انما على شعور الذهن بلغها وربما
ذكرت هذا الكلام وهو صحيح بان أجزاء العقيدة ثلاثة وذلك
منهيب القدماء أو عندهم أدراك النسبة الثابتة بين الموضوع
والمحمول هو الحكم وليس مسبوقة عندهم بقصور نسبة أي مورد
الحكم فإن أثبتت تلك النسبة في دقيقات المتأخرين جت عليها

زید هو اسم لم يذكر بعد ما دام يقال صوال ان ابصر ح به فقد حذف
عن ان تدل بذاته دلالة كاملة فحققت بالاداة لكنها تشبه اسم
ومذا كلامه مع انه قد جعله بعض انه السخو ابض حرفان الرضى نقده
عن بعض البصريين واختاره حيث يفوق قال ثم كما كان الغرض
من اثبات الفصل ما ذكرنا اعني دفع الالتباس الخيرة الذي يذكر بعده
بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا
او نحو علة لبس الاسمية فلم يصنعته اعني صيغة الضمير المرفوع
وانما تغيرت بعده في الرفع الى الضم كذا ذكرنا لان الحرف عدله الرفع
لكن ينبغي فيه تفرق واحد كما كان في الاسمية اعني كونه مغفرو مشي
ومجوعا من كذا كان او مؤنثا وتثنية ومخاطبا ونائبها لعدم حرفها
في الطرفية ومثله كان الخطاب في هذا التصرف لما يجزى عن معنى الاسمية
ودخل في الطرفية انتهى كلامه ثم كوفرضنا اجتماع النحاة على الاسم
فلما يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين اجماعا وما ذكره المصنف من
انه راجع الى الموضوع فيكون عينه بحسب المعنى انما يتم لو سلم كونه اسما
واما اذا قلنا بانه حرف انما به الترتيب فلا يكل اداة في صورة الاسم
كما في كاف الخطاب وحاء الغيبة في اياك وياها فظهر انه ما ذكره
المصنف انما يتوهم كلام المنطقيين مما لا يرصو به فانهم مفرحون
بانه اداة ولا يستمرطون في جواز ما شئت من اصل العربية كون
الخيرة مما يلبس بالنعف او نظائره بل يجوزون مثل زيد هو كما تسمع

The image displays a page from the Voynich manuscript, featuring three columns of text written in the characteristic Voynich script. The script is composed of various symbols, including circles, lines, and dots, arranged in a way that suggests a structured language. The text is written on aged, stained parchment. There are some red markings, possibly initials or rubrics, interspersed within the text. The overall appearance is that of a historical document, likely a book of hours or a similar liturgical text, given the context of the surrounding text in the document.

قوله

عدم التباس بالصفة كـ تم جوابه فان قلت الظاهر ان الرباط في **قوله** فان قلت الظاهر ان الرباط في لغة القرب مع الحركات الاعرابية او المفردات اذا ذكرت ساكنة لا وادح اعرابية على وجه الدقة لعلها او تعديل لا ان كانا ديد والاسناد وان كانا ديد على وجه الدقة لعلها او تعديل لا ان كانا ديد في الحركات الاعرابية على وجه الدقة لعلها او تعديل لا ان كانا ديد

الاعراب والاعراب على الرباط قلت للمطبعين يترجون على ان الرباط لفظ هو وهي ونظيره فلا يكون علامات الاعراب رابطة تعذرهم على ان على الفاعلية والمفعولية وغيرهما كصوغه اصل العربية والفهم معنى الرباط عند حذفها من تلك العلامات بطريق الالتزام لان تلك العلامات تدل على تلك المعاني المعنوية التي لا يكون بدون الرباط **قوله** والاشترطية اي وان لم يكن الحكم فيها بثبوت شيء شئ او نفي عنه فشرطية سواء حكم فيها بثبوت شيء عند شيء اخر لم وما او اتفاقا او عدم ثبوت ذلك وتسمى متصلة او بانقفاء شيء عند شيء اخر او سلب ذلك الانتفاء وتسمى منفصلة وتسمى تفصيل ذلك وانما تسمى شرطية لانها مشتملة على اشتراط ثبوت التالي بثبوت

قوله لفظا كما عرفت في الاشارة الى التمسك من النقصان مع النقصان والاشارة الى التمسك من النقصان مع النقصان والاشارة الى التمسك من النقصان مع النقصان

المقدمة صريحة المتصلة ومستندة لاشتمالها بثبوت التالي بانقفاء **قوله** والمستندة لاشتمالها بثبوت التالي بانقفاء

قوله لفظا كما عرفت في الاشارة الى التمسك من النقصان مع النقصان والاشارة الى التمسك من النقصان مع النقصان والاشارة الى التمسك من النقصان مع النقصان

ان شاء الله تعالى **قوله** ويسمى الاول مقدماتا والتالي تاليفي اي الجزء في القضية المنفصلة والتكثير في الحصول والثاني تاليفي لتكثيره

اي في الذكر او الذكر فان قلت كيف يصح الحكم على النقصان مع التمسك

قوله لفظا كما عرفت في الاشارة الى التمسك من النقصان مع النقصان والاشارة الى التمسك من النقصان مع النقصان والاشارة الى التمسك من النقصان مع النقصان

اسماء ولكون حكمه عليه من خواص الاسم قلنا ان من خواص الاسم
 ان يكون له في كل وقت من اوقات وجوده في كل زمان ومكان
 بل ان اسم كل واحد من الموضوعات والمجولات فقط هو اصل العربية على ما
 روي في كتابه من ان في مقابلة الملائكة الشريفة
 لهم عند صولهم الى الجنة والشرط فيه بمنزلة الحال والظرف وهذا الظرف هو
 الحكم على الشيء من خواص الاسم فلا يوافق ذلك قواعد المنطق فان الحكم
 على مقصود تلك القواعد بالارتباط بين المقدم والسالي قيل وهو الحق
 للقطع بصدق الشريعة مع كذب التالي في السوابع ولو كان الخبر هو التام
 لم يتصور صدقها مع كذب ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد
 وحول التقيد بالشرط بعيدان بثبوت التالي على تقدير المقدم ولا يلزم
 من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الامر انتفاء على التهديد نظيره
 انك اذا قلت زيد قائم في ظني لم يكذب بانتهاء قيام زيد في الواقع
 بل بانتهاء في ظنك فقط وما ذكرتم من استلزام انتفاء المطلق انتفاء
 المقيد ثم كن لا لم ان المطلق صحتها منها منتف في الواقع بل المنتفى
 في الواقع هو قيام زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا بالنسبة الى قيام
 زيد في الظن فان المطلق بالنسبة اليه هو قيام زيد ماخوذاً بحيث يمكن
 تقييده بنفـس الامر والظن او غيرهما وذلك متحقق في الواقع في ظن
 ربه غير متحقق المقيد في اعني قيام زيد في ظنك فان قيامه في ظنك
 متحقق في الواقع فيتحقق قيامه مطلقا فيضمن ذلك فيحمل ما
 يثبت له انه قد يصدق المقيد على الشيء مع كذب المطلق كقولك
 زيد معدوم في النظر مع كذب قولك زيد معدوم فان المطلق صحتها

في كل وقت من اوقات وجوده في كل زمان ومكان
 بل ان اسم كل واحد من الموضوعات والمجولات فقط هو اصل العربية على ما
 روي في كتابه من ان في مقابلة الملائكة الشريفة
 لهم عند صولهم الى الجنة والشرط فيه بمنزلة الحال والظرف وهذا الظرف هو
 الحكم على الشيء من خواص الاسم فلا يوافق ذلك قواعد المنطق فان الحكم
 على مقصود تلك القواعد بالارتباط بين المقدم والسالي قيل وهو الحق
 للقطع بصدق الشريعة مع كذب التالي في السوابع ولو كان الخبر هو التام
 لم يتصور صدقها مع كذب ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد
 وحول التقيد بالشرط بعيدان بثبوت التالي على تقدير المقدم ولا يلزم
 من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الامر انتفاء على التهديد نظيره
 انك اذا قلت زيد قائم في ظني لم يكذب بانتهاء قيام زيد في الواقع
 بل بانتهاء في ظنك فقط وما ذكرتم من استلزام انتفاء المطلق انتفاء
 المقيد ثم كن لا لم ان المطلق صحتها منها منتف في الواقع بل المنتفى
 في الواقع هو قيام زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا بالنسبة الى قيام
 زيد في الظن فان المطلق بالنسبة اليه هو قيام زيد ماخوذاً بحيث يمكن
 تقييده بنفـس الامر والظن او غيرهما وذلك متحقق في الواقع في ظن
 ربه غير متحقق المقيد في اعني قيام زيد في ظنك فان قيامه في ظنك
 متحقق في الواقع فيتحقق قيامه مطلقا فيضمن ذلك فيحمل ما
 يثبت له انه قد يصدق المقيد على الشيء مع كذب المطلق كقولك
 زيد معدوم في النظر مع كذب قولك زيد معدوم فان المطلق صحتها

هو المعلوم العام ان يكون معدوماً بخلافه او نظيره وهو صواب

عليه قطعاً والكاذب عليه هو المعدم نف وهو ليس مطلقاً بل مقيداً

بما بين ذلك المقدم المفيد الصادق فاقن ذلك فربما نزل فيه اقام

الحكماء فضلاء الفضلاء قول والموضوع ان كان شخصاً لم يقبل على

ليشتمل مثل هذا حيوان سميت القضية شخصية ومخصوصة لمخصوص

موضوعها و شخصه قول وان كان مع حقيقة حيث لا يسد
 (اي 262) الحكم على نفس الحقيقة

الافرادها طبيعيتها لغواك الاسلوع قول والا اي وان لم
 كمن يحكم عنده الحق في الافرادها واعلم ان الحق في ان يحكم على

نفس حکیم کے نفس حقیقہ بنالودھا و علم ال تحقیق ال حکیم
نفس الطبیعہ الالانہ فی الطبیعہ قد اخذت من حیث الہائشی واحد

بالوحدة الذهبية فيصدق عليها هذا الاعتبار حالاً يصدق في الزاوية

كأنه عينة فيما مر ولذلك لا يصح حكم عليها بالتخصيص والتعظيم بل هي شخصية

کما يشعر به كلام الشيخ في كنبه في المزملة اخذت من حيث هي بلا زيادة

شرط فصلح حكم الصادق عليه هذا الاعتبار للتخصيص والتعميم

وفي المحصورة اخذت انما تصلح للانطلاق على الخيول لا على ارجل
فقد لم في المحصورة اخذت من حيث انما تصلح للانطلاق على الخيول لا على ارجل

يكون هذا الوصف قبيحاً بل على نوح يصلح للاستبصار في هذا الجرم ذلك

حكم يفتي الى الاشخاص اما الى جميعها وصو اللجنة او الى بعضها

وصحيفة في بيان حكمه في المصلحة والمحصورة على الافراد اصلاً

بالبعض بمعنى انه حكم وقع على شئ يتعدى منه ذلك حكم الى الفرد

وينطبق عليه لا والحكومة عليه بالحق لا الامم الحاصلة في
مرفوعه لا والحكومة عليه بالحق لا الامم الحاصلة في الحق
ولمعرفة ذلك الحالة الواحدة على الامم الحاصلة في الحق

في جميعها ما كان عليه ما افاده لفظه كذا ومن شئ من الاله
فقد من الانسان حيوانا في الحاصل في النفس ليس الا في

فظهر انه لا وجه لما قال الفقيه اننا اذا قلنا كل شيء حيوان فمضى لوجه
والاول متضمن الادراك الاول والمستلزم لا يتكرار الحكم على

[illegible]

الغنى ليس الا الطيبه والاسانه على الخلق الموقن وهو كونه
شامخا كذود من فضل على غيره عينا وكذا الخلق اذا غلبوا
هم الفرد الطيبه وهو الاخذ بالمقدرة ختمه وما قدرنا
نقفا وتصور مع الكلام الا وانما هما لا يتصور
يرى كل ما استعمل خلقا

The top edge of the document is visible, showing the binding and the start of the text. The text is written in a cursive script on aged, yellowed paper. The binding is visible on the left side, and the text is written in a cursive script.

في النفس وهو الطبيعة دون الافراد وما يقال من ان الافراد ^{محكوم على} محكوم على وجه
 معلوم بالوجه الحكيم معناه ان الامر الحكيم حاصل في النفس على وجه
 يصلح للتطبيق على الجزئيات فذلك الامر معلوم ومحكوم عليه تلك
 وتلك الجزئيات معلومة ومحكومة عليها بالعرض للقطع بان ليس في
 النفس الامر واحداً بهذا الوجه الا انه لو حيط على وجه يصلح للانطباق
 على الافراد وتلك بتدريج من الحكم اليها بما يقع اذ لو لو خط تلك الافراد
 وجد ذلك الامر منطبقاً على فروع احكامها حتى بالفضل اذ لم يتد ذلك ^{هذه}
 فيمكن توجبه كلام المم بان مراده بقوله وان نفس الحقيقة ان يكون
 حكم لا يتعدى من الفرد وبقوله والاما بتدريج من اليه وان كان
 كلام المم مخفياً عن هذا ^{بما} التي هي حقيقة قول فان بيان الافراد كلاماً او
 بعضاً فمحسورة كلية او جزئية وما بالبيان سورف ونشر تب
 لا يقال قد تقرر ان الحكم بالذات ليس على الافراد فكيف يبين فيها
 كية الافراد لانا نقول الذي يبين حقيقة هو صاحب حكم الطبيعة في
 جميع مواضع تحققه او في بعضها وتلك المواضع الافراد بعضها نسبة
 الشئ بين اليها بالعرض كما اشرنا اليه آنفاً من انها محكوم عليها
 بالعرض قول والآتي وان لم يبين كية الافراد بالمعنى الذي مرهه
قول فمهمة لا يصلح بيان كية الافراد قول وتلك الجزئيات
 لانه حيث في صدق حكم الطبيعة حيث مع مع فاما ان يصدق
 عليها من ضمن جميع الافراد او بعضها وعلى التقديرين يصدق الجزئية

انصوب هكذا
 بين النفس الامارة
 واحدة هو ذلك الحكيم

هذا الكلام مأخوذ من كتاب
الانسان

اقول فبه نظر لان موضوع المهمة على ما تقرن هو الطبيعة من حيث

هي ما لا زيادة شرط كما صرح به الشيخ وغيره من المحققين فان الحكم

الصاوي عليها هذا الاعتبار قد يصدق عليها بشرط الوحدة الذهنية

كقوله ان الانسان نوع فليكن ان يصدق الطبيعة فليكن من الجبرية

فان قيل هذا التامير اذا كان محكم في المصداق على الطبيعة كما

اعتبرت فليكن يدل على انه قد صرح بذلك في المباحث المتقدمة

حتى لا يلزم ذلك قلنا ان الحكم بالذات ليس الا على الامر الحاصل

في الذهن بالذات وهو الطبيعة الماخوذة على الوجه الخاص كما

اذ ليس في العقل الا تلك الطبيعة وايضا على تقدير ان يكون الحكم

في المهمة على الفرد يتبقى قضية اخرى يكون الحكم فيها على الطبيعة

من حيث هي بحيث يمكن صدقها بصدق كل واحد من الطبيعية

والجبرية فان الطبيعة من حيث هي تصحح للكلية والجبرية فاذا حكم

عليها بهذا الاعتبار حكم كان صدقها اعم من ان يكون المحمول صادقا

على فرد من افراد الحقيقة او على الطبيعة من حيث انها حادثة او لا

والحق ان المهمة تستلزم الجبرية اعم من ان يكون الحكم في تلك الجبرية

على بعض الافراد الحقيقية اعني الانواع والاشخاص او الافراد الاعيان

التي خصوصها بحسب الاعتبار وقد اتى ذلك الشيخ في الشفا حيث

قال في دفع شك من قال ان الجنس يحمل على الجوان على الانسان

مع ان الجنس لا يحمل عليه ان الجنس انما يحمل على طبيعة الحيوان من

هذا الكلام مأخوذ من كتاب
الانسان

هذا الكلام مأخوذ من كتاب
الانسان

هذا الكلام مأخوذ من كتاب
الانسان

هذا الكلام مأخوذ من كتاب
الانسان

هذا الكلام مأخوذ من كتاب
الانسان

هذا الكلام مأخوذ من كتاب
الانسان

فثبت اعتبار خبر يد صاحبه الذهن بحيث يصلح لا يباع الشركة
 فيها واعتبار خبر يد صاحبه اعتبار رخصه اعتبار الحيوان فثبت
 صحيحان فقط الا اخر ما قل في بيان ذلك ثم قال وبالجملة ان
 هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض الاوسط وعلى البعض الذي
 لا يحمل على الطرف الاصغر ونسبه ذلك بان ان طلق يحمل على بعض الحيوان
 والحيوان يحمل على كل فرس ليس بفرس منان يحمل ان طلق على الفرس فقد
 صرح بان هذا القضية تصدق جزئيه وتكتمل ان الجزئيه اعم من ان يكون
 حكمها بالعرض على الاخر او الحقيقة او الاعتبارية الا ان المتعارف
 ربما خصها كالكلية بل للمعللة ايضا بالافراد الشخصية معا علم من
 كلام الشيخ وغيره **قول** ولان الموجهه من وجود الموضوع متحققا
 من الجزئيه او مقدرا او الحقيقة او من فاعل القضية لان صدق
 القضية الموجهه يستلزم وجود موضوعها ضرورة ان لا يوجد اصلا لا يش
 له شيء اصلا فان ما ليس بوجوده ليس شيئا من الاشياء حتى ان يصدق
 سلبه عن نفسه ثم الموجهه نارة خارجية فيكون معنى قولنا كل ج ب ولكن ج
 موجود في الخارج من حيث في الخارج متحققا يستلزم وجود الموضوع في الخارج
 وقد اتخذ حقيقة وقد قسمها المتأخرين بالحكم على الاخر الى جزئيه
 محقة كانت او معدرة فينبول الاخر الى التي ليست بوجوده
 في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت في الخارج كانت متحققا بالكلية
 فتوكل كل غفقاء طائر فان معناه عندهم كل ما لو وجد كان طائرا

هذا هو الوجه في اعتبار خبر يد صاحبه الذهن بحيث يصلح لا يباع الشركة فيها واعتبار خبر يد صاحبه اعتبار رخصه اعتبار الحيوان فثبت صحيحان فقط الا اخر ما قل في بيان ذلك ثم قال وبالجملة ان هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض الاوسط وعلى البعض الذي لا يحمل على الطرف الاصغر ونسبه ذلك بان ان طلق يحمل على بعض الحيوان والحيوان يحمل على كل فرس ليس بفرس منان يحمل ان طلق على الفرس فقد صرح بان هذا القضية تصدق جزئيه وتكتمل ان الجزئيه اعم من ان يكون حكمها بالعرض على الاخر او الحقيقة او الاعتبارية الا ان المتعارف ربما خصها كالكلية بل للمعللة ايضا بالافراد الشخصية معا علم من كلام الشيخ وغيره **قول** ولان الموجهه من وجود الموضوع متحققا من الجزئيه او مقدرا او الحقيقة او من فاعل القضية لان صدق القضية الموجهه يستلزم وجود موضوعها ضرورة ان لا يوجد اصلا لا يش له شيء اصلا فان ما ليس بوجوده ليس شيئا من الاشياء حتى ان يصدق سلبه عن نفسه ثم الموجهه نارة خارجية فيكون معنى قولنا كل ج ب ولكن ج موجود في الخارج من حيث في الخارج متحققا يستلزم وجود الموضوع في الخارج وقد اتخذ حقيقة وقد قسمها المتأخرين بالحكم على الاخر الى جزئيه محقة كانت او معدرة فينبول الاخر الى التي ليست بوجوده في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت في الخارج كانت متحققا بالكلية فتوكل كل غفقاء طائر فان معناه عندهم كل ما لو وجد كان طائرا

بالمفعول ضربت بالمفعول حسب السبب الى الشئ وجعل المفعول
المنطبق على جميع المواد وتكلم ان جمهور المتأخرين كما اعتبروا الانصاف
بالعنوان على تقدير الوجود كذلك اعتبروا الانصاف بالمجموعة على تقدير
الوجود حتى يصدق مثلا كل انسان ذى راسين ماش بالاطلاق العالم وان
لم يوجد الموضوع أصلا ولم يتصف بالشيء بالمفعول في الواقع فالتدريج وجد
كان مائلا وتكلم كلام بعضهم انهم خذوا الوجود اعني من الذي ينفخ والخارج
ولم يقتصروا بالملك التي يمكن صدق العنوان عليها وكذلك قال صاحب
المطالع وموافقوه ان قولنا كل جمحول مطلقا يمتنع الحكم عليه يصدق
حقيقة ثم يغيرنا فنقول لان معناه ثبوت الامتناع على تقدير كونه جمحولا
مطلقا وهو لا يستلزم ثبوت الامتناع في الواقع وبذلك ينزع الامر
الذي ذكره في تفسير الحقيقة انما يقدم صدق الحقيقة الكلية بهذا
المعنى فيقولون كل انسان ماش لا يضر كما ان عدم صدق الكلية
بالمعنى الذي نسب الى الشئ يوجب تولد كل جسم متغير بالمفعول لا يصدق
فيه فان هذا المعنى هو الحقيقة الكلية بحيث لا يصدق في شخص وان
خير تعلم بان المعنى الذي نقلناه يمكن اعتباره حيث لا يمكن اعتبار
المعنى الذي نسب الى الشئ لقولنا ان سبب البراءة يمنع لعدم إمكان صدق
العنوان على شئ حسب نفس الامر والقول بان سببه في المعنى حكم غير
مسموع لان كل علم مفهوما نسب الى الآخر فلا يمكن ان يحكم بينهما بال
رجحان ولا شك ان اعتبار المعنى المذكور باعتبار صحه عقلا وهو ما خذوا

هذا القول في قوله وهو ما خذوا بيانه لما يقع اعتبار هذا المعنى عقلا
في

والمعنى الذي نسب الى الشئ يوجب تولد كل جسم متغير بالمفعول لا يصدق فيه فان هذا المعنى هو الحقيقة الكلية بحيث لا يصدق في شخص وان
خير تعلم بان المعنى الذي نقلناه يمكن اعتباره حيث لا يمكن اعتبار المعنى الذي نسب الى الشئ لقولنا ان سبب البراءة يمنع لعدم إمكان صدق العنوان على شئ حسب نفس الامر والقول بان سببه في المعنى حكم غير مسموع لان كل علم مفهوما نسب الى الآخر فلا يمكن ان يحكم بينهما بالرجحان ولا شك ان اعتبار المعنى المذكور باعتبار صحه عقلا وهو ما خذوا بيانه لما يقع اعتبار هذا المعنى عقلا في

فقد روي عن الصادق عليه السلام ان من لم يمتنع عن اعتقاد
قول ربه فهو كفار

في بعض القضايا وهو الشك في ثبوت اعتبارات فلتا بعد ان
يجعل في الحقيقة الأصلية ويكون معاده في التخصيصات التي يفتقها
التعارف وفي كلام الشيخ انه ان رة الاصل المعنى ان حيث قال ان الذهن
يحكم على الاشياء بالاجاب على انها في نفسها ووجودها بوجدانها المحمول
او انها تعقل في الذهن موجودا لها المحمول لا حيث صفة الذهن فقط بل
على انها اذا وجدت وجد لها المحمول ثم قال فانما الاشياء التي لا وجود
بوجه فان الاشياء التي ربما اشتمل عليها حيث يرى ان الذهن يحكم

موجودة ووجودها في الذهن كما اننا انشأنا على الاقوال المعقدة الوجود
في الذات اعين المكنون فليكن او متشعبة على ما يشوبه المثال المذكور فلهذا
القول متين الوجود في المكان كما بينا في موضعه خلافا

عليها انها كذا معناه انها لو كانت موجودة ووجودها في الذهن كان
كذا وهذا كما يقال ان الخلاء ابعاد انتهى كلامه ثم صرح بان يجب قتل
لها الاول ان معنى قولهم صدق الموجد يستلزم وجود الموضوع ان ضما
يستلزم الموضوع حال بقاء المحمول لا وانما هو في ظرف ذلك البقاء
ان دحضنا هذا وان خارجا خارجا وان واقعا توتما وان دائما
فان قلت ما معنى قول المصنف ان الحقيقة يعين وجود المقدار الموضوع
والوجود والمقدار لا يخرج فيه فلفاظه في اعتباره قلت ان اعلم بوجوده

في موضوع الحقيقة امكان صدق القول على الاضداد او امكان وجودها
فالمعروف بالوجود والمقدار الوجود المقدر مع ذلك القيد ولا يخفى فائدة

اعتباره وان لم يعتبر كما هو مقتضى كلام بعضهم فالمعروف بالوجود والمقدار
كون الموضوع بحيث لو وجد كان متحدا بالمحمول اتان في صدق
الشيء لا يستلزم وجود الموضوع بل قد تصديق بانساقه ضرورة لا يحتاج الى الوجود اصله فلهذا
الاعتقاد في موضوعه

في موضوع الحقيقة امكان صدق القول على الاضداد او امكان وجودها
فالمعروف بالوجود والمقدار الوجود المقدر مع ذلك القيد ولا يخفى فائدة

الاعتقاد في موضوعه

ان ما لا يثبت له في نفسه لا يثبت له غيره لكن تحقق معنونه **باب**
 في انه عين مستلزم وجود موضوعه فيه حال الحكم قطعا **ان** ان المضمون
 اعني واقضية **باب** له المحمول وحكيه بان صدق موضوعها لا يستلزم وجود
 الموضوع وفرقوا بينه وبين **ان** له بان فيها زيادة اعتبارا في
ان له بتصور الطرفان وحكم بالسبب وفي سالبه المحمول مرجع ومحمل
 ذلك السبب على الموضوع فالواجب **ان** له المحمول **ان** في سبب
 عنه المحمول وفي **ان** له الطرفين ان شيئا سلب عنه محمول في سبب
 عنه **باب** وفي **ان** له ان **باب** سلب عنه **باب** وكذا ان صدق السبب لا يستلزم
 وجود الموضوع كذلك صدق ثبوت السبب مضافا لاهله واقول فيه نظرا لان
 المقدمة القائلة بان ثبوت الشيء لا يثبت له ثبوت السبب المسمى بالثبوت
 لا يستلزم العقل في الامم السلبى والقول بان العقل يستلزم **ان** له المحمول
 دون المعدول المحمول حكم **باب** المعدول المطلق ليس شيئا أصلا فكيف
 يكون شيئا سلب عنه **باب** لا يقال المعدول معدول مع عدم مقارن الاستعداد
 فيحقق وجود الموضوع باعتبار الاستعداد الذي هو وجودي **ان** لنا قولنا
 بس ذلك من بصرهم بل هم مغمضون بخلافه قالوا قولنا كل جوهر ليس بعرض
 وكل ما ليس بعرض غير موجود في الموضوع وفي الخارج ينتج لصحة جوبه
 معدوله مع عدم استعداد الموضوع للمحمول أصلا والذي يفهم من كلام الشيخ
 وغيره من المحققين انه لا يجاب مطلقا بيقض وجود الموضوع فانه الشك
 وانما اوجبه ان يكون الموضوع في القضية الاجابيه المعدول موجودا

لأن نفس تولى غير عادل في زيد غير عادل يقتضي ذلك ولكن لأنه الراجح
يقضي ذلك في أن يصدق سواء كان نفس تولى غير تولى عادل

يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع لا على الموجود فيجب أن يعلم أن الراجح
بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا أن الراجح

البسيطة أعم من الموجبة للمعدول في أنها تصدق على المعدوم من حيث
هو معدوم ولا يصدق الموجبة للمعدول على ذلك وقد صرح قبل ذلك

بأنه إذا أخذنا حرف السبب مع ما لو انفرد كان محمولا وحده أخذنا شئ
واحد ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الاثبات كانت القضية موجبة

فيخلص من كلامه أنه لم يفرق بين ما سموه سلبية المحمول والمعدول في السلب
وإن الموجبة مطلقا ما يبحث الموجبة مطلقا يقتضي وجود الموضوع

لاجل معنى الرابطة لا لاقتضاء المحمول ذلك والحق أن الموجبة الراجحة
المحمول على ما اعتبره المتأخر ونقصه وصحة لأن اقتضاء انصاف

الموضوع بسبب المحمول عند انما يكونه الذهن فيقتضي وجود الموضوع
في الذهن لأنه الخارج فيكون بينهما وبين الراجحة الخارجية تلازم

فإن قلت صدق الراجحة التي رتبة لا يقتضي وجود الموضوع حال ثبوت
المحمول أصلا لا ذمنا ولا خارجا وصدق الراجحة المحمول على ما قرئت

بقتضي وجوده في الذهن فيكون الراجحة الخارجية أعم من الراجحة
المحمول قلت المراد بالوجود الذي يصفه هو الوجود في نفس الأمر

وجميع المفردات المتصورة من مزية الأقدام في أنها موجودة

لأن نفس تولى غير عادل في زيد غير عادل يقتضي ذلك ولكن لأنه الراجح
يقضي ذلك في أن يصدق سواء كان نفس تولى غير تولى عادل
يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع لا على الموجود فيجب أن يعلم أن الراجح
بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا أن الراجح

بأنه إذا أخذنا حرف السبب مع ما لو انفرد كان محمولا وحده أخذنا شئ
واحد ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الاثبات كانت القضية موجبة
فيخلص من كلامه أنه لم يفرق بين ما سموه سلبية المحمول والمعدول في السلب
وإن الموجبة مطلقا ما يبحث الموجبة مطلقا يقتضي وجود الموضوع

لاجل معنى الرابطة لا لاقتضاء المحمول ذلك والحق أن الموجبة الراجحة
المحمول على ما اعتبره المتأخر ونقصه وصحة لأن اقتضاء انصاف
الموضوع بسبب المحمول عند انما يكونه الذهن فيقتضي وجود الموضوع
في الذهن لأنه الخارج فيكون بينهما وبين الراجحة الخارجية تلازم

فإن قلت صدق الراجحة التي رتبة لا يقتضي وجود الموضوع حال ثبوت
المحمول أصلا لا ذمنا ولا خارجا وصدق الراجحة المحمول على ما قرئت
بقتضي وجوده في الذهن فيكون الراجحة الخارجية أعم من الراجحة
المحمول قلت المراد بالوجود الذي يصفه هو الوجود في نفس الأمر

في نفس الأمر
في نفس الأمر
في نفس الأمر

في نفس الامر فاني محال موضوع القضية موجبة صادقة واقولها انها متعارفة
 بجميع ما عداه وانما ان ذلك الموضوع في متغير المتأخر اولاً وعلى الاول
 في اي متغير فحت افرق بهذا القدر ثبت اعتبار المساوات بينها بحسب
 الصديق فقامت جداول الترتيب التي قولهم صدق الموجبة بقتضيه وجود
 الموضوع وصدق الالب لا يقتضي كلامها مخصصان عند المتأخرين
 بغير الالب المحمول فان الامر فيها على العكس ثم وانما على ما حققناه
 خلاصة العلم قوله وقد يجعل حرف الالب كلاً وليس بغير قوله
 جزء من جزء من الموضوع او المحمول دست القضية المستعملة على
ذلك الجزء قوله معدولة اي محمول والموضوع او كليهما ومن اعتبر
 الالب المحمول فينبغي ان يعقد ما ذكره في تقريب العدول بغير محمول
 محمول فان حرف السبب هناك انهم جزء من المحمول وقد وقع في
 شرح المطالع ان السبب خارج عن المحمول في الالب وبسبب المحمول
 مما مع ترجمته بان في الالب المحمول يعود بعد سبب المحمول في الموضوع
 ويجعل ذلك السبب على الموضوع وصل هذا التناقض ببيان في دفعه
 لا تكلف بان جعل المحمول في عبارة على المحمول الاول الذي ورد عليه
 السبب قوله وقد يصح كيفية النسبة فتوجب نسبة محمول متوقفة
 الى الموضوع اما ان يكون ضرورة في نفس الامر او ممكنة دائمة او غير دائمة
 او غير ذلك فذلك الكيفية التي في نفس الامر تتجسد مادة القضية
 والصورة المعقولة منها في القضية المعقولة واللفظ الدال عليها

جميع ما تحت لواء الكون...
وجوه لا يتفقها...
في جميع اوقات...
بل في بعض اوقات...

ضرورية لان شئ في وقت كذا يترصد وقت الظهور مثلا ان الكتاب ليس
ضرورية لانه شئ في اوقات هكذا حركة الاصابع فالمعنى الاول ان

الضرورة في وجه لصدقها في مادة الضرورة الذاتية والعنوان

في هذه كقولك كل انسان حيوان بالضرورة الذاتية وبالضرورة ما

ان ما صدق الاول بدون الثانية حيث يكون العنوان غير ذلك

والثانية ضرورية ذاتية نحو كل نبات انسان بالضرورة وصدق

الثانية بدون الاولى في المادة الضرورة الوصفية دون الذاتية

كشأن تحريك الاصابع والمعنى الثاني ان اعم منها مطلقا لانه اذا ثبت

الضرورة الذاتية ثبت لجميع اوقات الوصف في غير كذا قولك

كل متخفف منظم ما دام متخففا فان النظام ضروري لانه وقت

الاختصاص وهو وقت الترتيب على ما راعوا وليس ضروريا لانه سائر

الاقوات وبين المعينين محكوم في وجه اما جهة العوم فلان

الاعم المطلق في الاعم في وجه من شئ يكون اعم في ذلك الشئ في جميع

مجده فيكون المعنى الثاني ان اعم في الجدة في الاول واما جهة الخصوص

فصدق الاول بدون الثاني في المثال المذكور فثبت قوله اذ في وقت

ان الحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين في اوقات وجود الموضوع

قول فوقية تطلق لتقدير الضرورة فيها بالوقت المعين وعدم

بما راعوا اول الامر في مثال كل من متخفف وقت الجملولة واما اعم

مطلقا في الضرورة ونحو وجه من السروط العامة بالمعنى الاول

وام

في جميع اوقات...
في جميع اوقات...
في جميع اوقات...
في جميع اوقات...

في جميع اوقات...
في جميع اوقات...
في جميع اوقات...
في جميع اوقات...

في جميع اوقات...
في جميع اوقات...
في جميع اوقات...
في جميع اوقات...

في جميع اوقات...
في جميع اوقات...
في جميع اوقات...
في جميع اوقات...

ومطلقا من المعنى الثاني لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات
الذات قوله او غير معين اني احكم فيها بضرورة النسبة في وقت ولم
يعين ذلك الوقت في القضية قوله ثلاثة مطلقا اما المنتهية

فلعدم التعيين واما المطلقة فلعدم التقيد كما مر مثله كل ذي
روح منقسط وقفا بالضرورة وهي اعم مطلقا من الوقتية ومضبوطة
ونسبتها الى الضرورية والمشرطة بالمعينين نسبة الوقتية قوله

او بدوامها مادام الذات اي ان حكم بدوام النسبة مادام ذات
الموضوع موجودة قوله فذاتة مطلقة ووجه التسمية ظاهرا
بما مر وكما علمت اننا ضرورة ازلية فكذا مادام ازل في وجوده

النسبة اذ لا وابد مطلقا لا تحال وجوه الموضوع فقط كما مر من
مثال الضرورة الازلية فالأزلي مصنفنا احص من المطلق افضل
في الضرورة لكن الدوام الذي لا ينفى في الاطلاق العام في قضية

محوها الوجود بخلاف الضرورة الذاتية كما مر والذات اعم مطلقا
من الضرورية لان امتناع التفكاك النسبة يستلزم دوام ثبوتها
من غير عكس مجازان بدوم النسبة مع امكان زوالها وتغيرها

من تقسيم العرض المفارق لا الدائم والرائد فان الممكن لا بدوم الا
لعله يجب انما يذاتها او بواسطة انها تستلزم انما يجب بذاته وقوع
وجود العلة يجب وجود المعلول فالدوام لا يخفى في الضرورة بالمعنى

الاعم اعني امتناع الانفكاك سواء كان ناشيا في ذات الموضوع او غيرهما

فان
اولا

مطلقا من المعنى الثاني لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات قوله او غير معين اني احكم فيها بضرورة النسبة في وقت ولم يعين ذلك الوقت في القضية قوله ثلاثة مطلقا اما المنتهية فلعدم التعيين واما المطلقة فلعدم التقيد كما مر مثله كل ذي روح منقسط وقفا بالضرورة وهي اعم مطلقا من الوقتية ومضبوطة ونسبتها الى الضرورية والمشرطة بالمعينين نسبة الوقتية قوله او بدوامها مادام الذات اي ان حكم بدوام النسبة مادام ذات الموضوع موجودة قوله فذاتة مطلقة ووجه التسمية ظاهرا بما مر وكما علمت اننا ضرورة ازلية فكذا مادام ازل في وجوده النسبة اذ لا وابد مطلقا لا تحال وجوه الموضوع فقط كما مر من مثال الضرورة الازلية فالأزلي مصنفنا احص من المطلق افضل في الضرورة لكن الدوام الذي لا ينفى في الاطلاق العام في قضية محوها الوجود بخلاف الضرورة الذاتية كما مر والذات اعم مطلقا من الضرورية لان امتناع التفكاك النسبة يستلزم دوام ثبوتها من غير عكس مجازان بدوم النسبة مع امكان زوالها وتغيرها من تقسيم العرض المفارق لا الدائم والرائد فان الممكن لا بدوم الا لعله يجب انما يذاتها او بواسطة انها تستلزم انما يجب بذاته وقوع وجود العلة يجب وجود المعلول فالدوام لا يخفى في الضرورة بالمعنى الاعم اعني امتناع الانفكاك سواء كان ناشيا في ذات الموضوع او غيرهما

فان قيل ان النسبة المذمومة لا تكون ثابتة في ذات الموضوع
الاختصاص في ذاته من غير ان يكون النسبة المذمومة ثابتة في ذات الموضوع
فان قيل ان النسبة المذمومة لا تكون ثابتة في ذات الموضوع
الاختصاص في ذاته من غير ان يكون النسبة المذمومة ثابتة في ذات الموضوع

او لما ولو ثبتت الضرورة بنفسها لم يكن ثابتا من ذات الموضوع
صح النسبة المذمومة فان جميع النسبة المذمومة والى اخذت
انتم فلا الا ان يقال هذه النسبة بحسب النظر لا بحسب مفهوم العقاب
مع قطع النظر عن الاصول التي تحققت في الفلسفة فان العقل
في بادي النظر يجوز ان يكون الدوام في الضرورة وليس في ذلك
هنا بناء على ما هو المشهور لا على ما يعتقد بحسب العقول الفلسفية
الفن بناء الكلام على الاصول الدقيقة التي تشير او خالها في العلوم

الاعتناء

التي بعده وقد اثبت ذلك الشيخ في بعض مواضع الشفاء و
على اعم توجه في المشروط بالمعينين لصادقها جميعا في كل
حيوان وصدق المشروط بالمعينين بدونها في كل متخف مظلم
وصدقها بدونها في مادة الدوام الخالي عن الضرورة الذاتية و
الوصفية وكذا الوصفية المنشئة بناء على حاتم في الضرر وعلبك
ويعتقد الدوام قد خيلوا على الضرورة بحسب المفهوم
الاعتناء

بطلب الاثبات قول او ما دل على ان الوصف في ان حكم فيها بدوام
النسبة ما دام وصف الموضوع قول في حقيقة عامة اما العرفية
فان العرفي يفهم هذا المعنى بان له عند عدم ذكر الجبهة حتى لو قيل لا
شيء في التامم بمسقط فيهم العرف من سبب الاستيقاظ عن
التامم ما دام في قيل وقد يفهم هذا المعنى في الوجبة ايضا واما
العامة فتكونها انتم في العرفية التي هي انتم من الدائمة والضرورية
مطلقا لانه اذا ثبت الدوام في جميع اوقات الذات ثبت في جميع
اوقات الوصف في غير عكس كما في كل متخف مظلم وكذا في المشروط
العام

قوله علامته هذه العلة انكم الدائمة المطلقة انتم ما دام وصفها من الضرورة وصفتها وصفتها
والشبهة وصفتها على انتم في العلة الذاتية وانتم في العلة الذاتية وانتم في العلة الذاتية
بمسبب العقل لا بغير مفهوم انتم في العلة الذاتية وانتم في العلة الذاتية وانتم في العلة الذاتية
بل كانت انتم في العلة الذاتية وانتم في العلة الذاتية وانتم في العلة الذاتية

قوله في العلة الذاتية وانتم في العلة الذاتية وانتم في العلة الذاتية
قوله في العلة الذاتية وانتم في العلة الذاتية وانتم في العلة الذاتية

بالمفيعين لان الضرورة الوصفية تستلزم الدوام الوصفية
 غير ممكن في مثال الكاتب وتحرك الاصابع وانه الوقيته المنتشرة
 من جهة لانها تصادق جميعا مادة الضرورة الذاتية والعنوان
 غير الذات مثل كل من الحيوان ويصدق بدونها مثل كل كاتب
 متحرك الاصابع مادام كاتبها ويصدق بدونها مثل كل حمر
 منخف وقت الجبلولة او وقتا مع كذب كل حمر منخف مادام
 قمر اقول او بعلية بها اي ان حكم ثبوت النسبة بالفعل سواء
 كان في احد الارضه الثلثة كما في احوال الجسمانيات او متعاليها
 الزمان كاحوال المجردات تولد مطلقه عامه اما شبيهه بالماله
 بالمطلقه فلان هذا المعنى هو المتبادر عند اطلاق القضية باسم
 في جميع ما سبق كما لا يخفى وما يقتضيه انها ليست باسم من المشروطه
 العامه لمجواز ان يكون التصاف ذات الموضوع بالوصف في الكون
 مستلزم بالصفه ولا يكون الاتصاف بالعنوان والابالمحمول واقعا
 فيصدق المشروطه ثبوت الضرورة الوصفية مع كذب المطلقه
 نحو قولنا كل كاتب دائما متحرك الاصابع دائما فان الكتابة الدائمة
 يستلزم التحرك في الكثرة غير واقع فيصدق الضرورة بشرط الوصف
 بدون المطلقه فاقول فيه بحث لانه ذلك انما يتم ان لو كان معنى
 المشروطه ثبوت المحمول على تقدير الاتصاف بالوصف ولم يكن
 معنى الفعلية على التقدير بل الثبوت في نفس الامر اذ يحصدق

المشروطة بدون المطلقة اذا اعتبر الثبوت في كليهما على التقدير
او بحسب نفس الامر فلما يظهر صدق المشروطة المطلقة اذ يمكن
ان يقال المشروطة مستلزمة المطلقة مطلقا فان كان محكم في
المشروطة بالثبوت على التقدير فيستلزم مطلقة كذلك وان كان
محكم بالثبوت بحسب نفس الامر فيستلزم مطلقة ما مثلهما فالك قد علمت
ان القضية قد تؤخذ حقيقة وقد يؤخذ خارجية واذا اخذت خارجية
كان محكم فيها بثبوت المحمول في نفس الامر لا على التقدير فلم لا يؤخذ
المشروطة كذلك وتفصيل الكلام ان معنى المشروطة ثبوت المحمول
للموضوع ثبوتاً يتبع انفكاكه عن الوصف وليس معناه مجرّد امتناع
انفكاكه عن الوصف بل هو ملزم كيفية النسبة واصل النسبة هو الثبوت
ثم ان اعتبر هذا الثبوت بالفعل سواء كان بحسب نفس الامر او على تقدير
وجود الموضوع ظهر استلزامها بالمطلقة مثلهما قطعاً ضرورة
استلزام المقيد المطلق وان اعتبر بالامكان حتى يكون معناه ثبوت
المحمول للموضوع ثبوتاً يتبع انفكاكه عن الوصف كانت اخص من
الممكنة ولم يستلزم المطلقة بناءً على كون الممكنة اعم من المطلقة
كما هو المشهور الا انهم لم يعتبروا هذا المعنى بل اخذوا بالثبوت
المعتبر فيها بالفعل فمن اخذ معنى المشروطة مجرّد استلزام العنوان
المحمول فقد فوّت اصل معنى المحل الذي هو اتحاد المحمول مع الموضوع
ونما اخذ في المشروطة ثبوت المحمول على التقدير وفي المطلقة

ثم لو كان المقيد عيناً بغيره
لا على التقدير

البتوت بحسب نفس الامر فيحكم بالايغيد الا تغير في القاعده
 الممهدة في نسب القضايا وكذلك اخذ في المشروطه بتواتر القول
 بالامكان لا بالفعل على انه لا بد على العموم في حكمهم المطلقه اعم
 من المشروطه بشئ لانهم المتأشبهون بالنسبه بين المتغيين على
 ما ذكرنا من غير تغييرها الا ما اراده وبين النسبه بين ما قصد
 منها فلا نزاع له في المعنى قوله او بعدم ضرورة خلافها ان
 حكم فيها بعدم ضرورة خلاف تلك النسبه ان كانت موجبه فعدم
 ضرورة السبب او بالبداهه فعدم ضرورة الإيجاب قوله فامكنه
 العامه اما تسميتها بالمكنه فلا شئ لها على الامكان واما العامه
 فعمومها بالنسبه الى المكنه التي قصدها كما سياتي قوله فهذه البسائط
 يعني ان المعبرة الامكان اعتبار بسائط اخرى كما سياتي بل سياتي
 بسائط اخرى معبرة في ضمن المركبات ولم يعبروا او قد وضعت
 البسائط شكل مغررس ووضعت النسبه

بين كل اثنين منها في ملحق الخطرين

الخارجين من بين كليهما

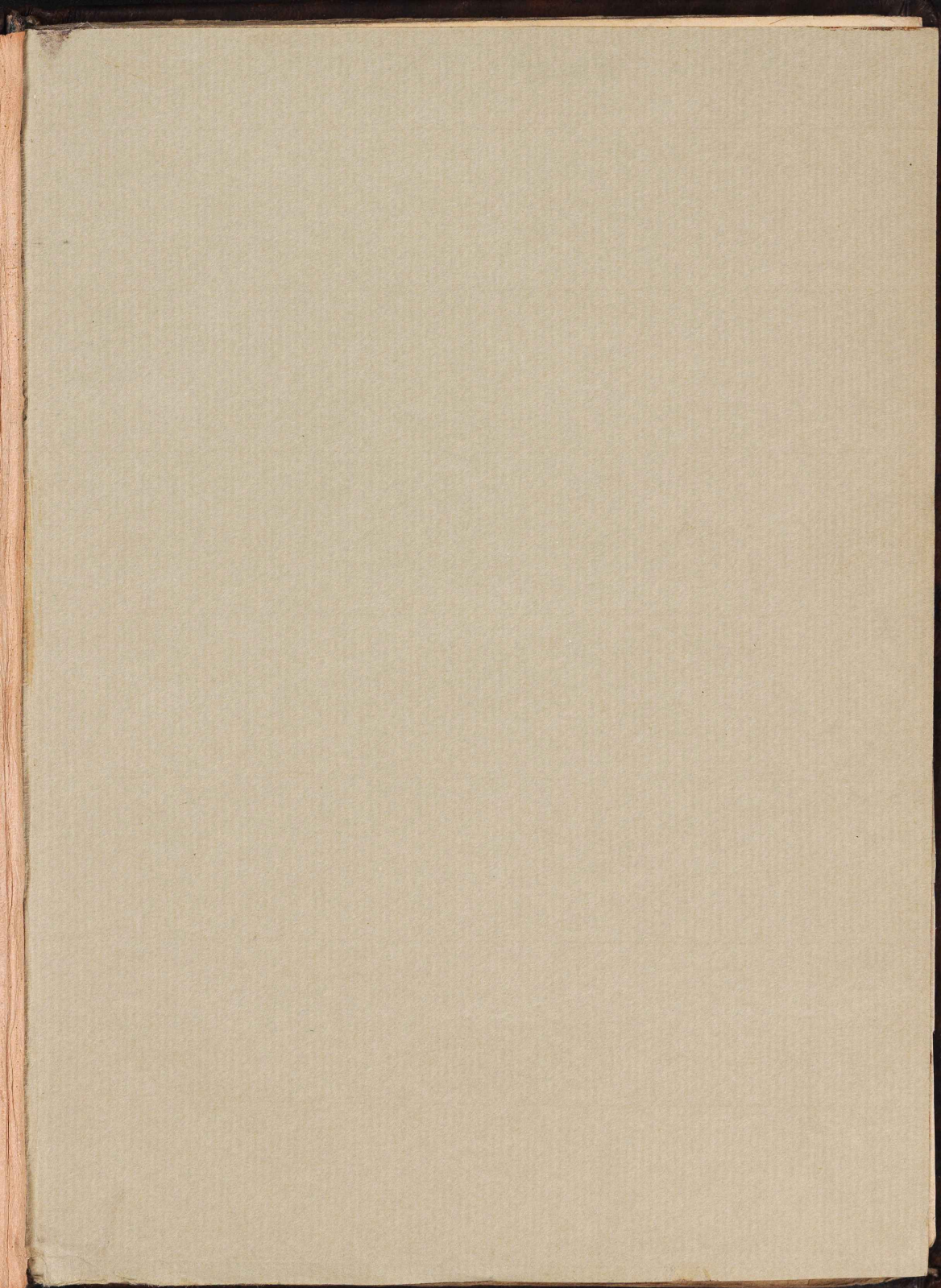
تسمى بهذا اللفظ

على المبتدئ

له تمت الكتاب بعون الملك الوهاب

٢٢٢
 ٢٢٢

Arch. O. 158.



Arab O. 128.

Arab O. 123.

